

في رسالة للجزائريين بمناسبة اليوم الوطني للهجرة.. الرئيس تبون:

الجزائر اليوم مرفوعة الرأس.. واثقة في كفاءاتها وشبابها

■ الذاكرة بحاجة إلى نفس جديد من الجرأة والنزاهة للتخلص من العقدة الاستعمارية ■ الدولة حريصة على الدفاع عن أبنائها بالمهجر ورعاية مصالحهم

استقبله رئيس الجمهورية.. رئيس البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد:

العمل مع الجزائر
لتوسيع المعاملات
التجارية بإفريقيا

الشعب

يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

الفريق أول شقريحة يتباحث مع وزير الدفاع وقائد الأركان الموريتانية

الجزائر- موريتانيا..
علاقات متينة بين جيشي
البلدين الشقيقين

02

24

اتفقنا على كل شيء..

خصّ رئيس المجلس الرئاسي الليبي باستقبال رسمي.. رئيس الجمهورية:

■ الحل في البلد الشقيق لن يكون إلا عن طريق الانتخابات ■ ليس هناك أي سحابة صيف بيننا وبين الأشقاء الليبيين ■ كلمة الفصل تعود للشعب الليبي ■ سنلتقي قريباً بليبيا في إطار التشاور الثلاثي



■ المنفي: نشيد بدور الجزائر المهم الداعم لليبيا في المحافل الدولية ■ الدعم الجزائري خالص وليس لأغراض أخرى.. ولا بديل عن الانتخابات ■ اجتماعات الثلاثية يجب أن تستكمل وتبقى منهج عمل

03

تحيي اليوم العالمي للتغذية بمكاسب اقتصادية وفق رؤية الرئيس تبون

الجزائر المنتصرة آمنة في قوتها.. والأمن الغذائي التزام يتجسد

■ هذه مقاربة تنويع سلة غذاء الجزائريين ■ إنجازات تعكس صرامة قرار تعزيز السيادة الغذائية

تأهل مبكر لـ "الكان" .. تقنيون ولاعبون لـ "الشعب":
المحاربون في الطريق الصحيح..
وبيتكوفيتش يكسب الامتجان

24-13-12

رئيس المنتدى الجزائري لاقتصاد الطاقة والطاقت المتجددة لـ "الشعب":
الجزائر.. كلمة مسموعة وريادة
مستحقة في سوق الطاقة البديلة

05-04

في رسالة للجزائريين بمناسبة اليوم الوطني للهجرة.. رئيس الجمهورية:

الجزائر اليوم مرفوعة الرأس وبرؤية واثقة في كفاءاتها وشبابها

ذكرى راسخة في الأذهان لما تعلمه من قوة الدلالة على وحدة الشعب ■ أوساط متطرفة تحاول تزييف ملف الذاكرة أو إحالة إلى رفوف النسيان ■ الذاكرة بحاجة إلى نفس جديد من الجرأة والنزاهة للتخلص من العقدة الاستعمارية ■ الأرشيف الموثق يؤرخ لحقد الاستعمار ودمويته وعنصريته وكراهيته ■ الدولة حريصة على الدفاع عن أبنائها بالمهجر ورعاية مصالحهم



وجه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أمس الأربعاء، رسالة إلى الشعب الجزائري بمناسبة اليوم الوطني للهجرة، الإخلاء للذكرى 63 لمظاهرات 17 أكتوبر 1961، فيما يلي نصها الكامل:

«بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وأيتها المواظبات، أيها المواطنين،

نحتفي بالذكرى 63 لليوم الوطني للهجرة (17 أكتوبر)، تخليداً لنضالات جاليتنا في المهجر المعبرة عن التحام الجزائريين والجزائريين المقيمين في فرنسا آنذاك بثورة التحرير المجيدة، وهي ذكرى تبقى راسخة في الأذهان لما تحملته من قوة الدلالة على وحدة الشعب والتفافه حول تحقيق الأهداف التي رسمها بيان أول نوفمبر الخالد... ففيها تستعيد الأجيال صورة من أبلغ ما يعبر عن اعتناق جاليتنا في فرنسا للمد الثوري التحرري في جزائر عقدت العزم على الخلاص وإلى الأبد من هيمنة الاستعمار ومن أوامهم المستوطنين الحالمين بالفردوس على حساب أهل وملاك أرضنا الطاهرة.

إن المشاهد المأساوية في محطات ميترو الأنفاق وجسور نهر السين بباريس التي يحتفظ بها الأرشيف الموثق لحقد الاستعمار ودمويته وعنصريته في تلك اللحظات المجنونة، الخارجة عن أدنى حس حضاري وإنساني، تؤكد عمق الرابطة الوطنية المقدسة بين أبناء وطننا العزيز.

وفي هذه المناسبة، أقف بخشوع مترحماً على أرواح ضحايا ذلك اليوم المشؤم وأحيي

بنات وأبناء الجزائر في المهجر، مُجدِّداً حرص الدولة المستمر على الدفاع عنهم ورعاية مصالحهم وتوفير الشروط المثلى لاندماجهم في مسار التقويم والتجديد الوطني وفي ديناميكية التحول بالجزائر نحو المستقبل برؤية جديدة واثقة في مقدرات البلاد وفي كفاءاتها ووعي شبابها وشعبها بالتحديات، ومؤمنة بكسب الرهانات وتحقيق أحلام شهدائنا الأبرار بجزائر مرفوعة الرأس، جزائر الوطنية والكرامة، المتمسكة بمبدأ الحق والإنصاف فيما يتعلق بملف

الذاكرة الذي تحاول أوساط متطرفة تزييفه أو إحالته إلى رفوف النسيان، في وقت تحتاج فيه مسألة الذاكرة إلى نفس جديد من الجرأة والنزاهة للتخلص من عقدة الماضي الاستعماري والتوجه إلى مستقبل لا إصغاء فيه لزرع الحقد والكراهية ممن مازالوا أسيري الفكر الاستعماري البائس.

تحيا الجزائر
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أفشلت كل الرخطة الرامية إلى عزل الشعب الجزائري عن ثورته

17 أكتوبر.. يوم فضح وحشية الاستعمار الفرنسي

■ جبهة ثانية من الثورة التحريرية في قلب باريس هزمت الجنرال ديغول

المجاهد وعضو فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، ولد حمو إبراهيم، إلى المنعطف التاريخي الذي شكلته مظاهرات 17 أكتوبر 1961 على مسار الثورة التحريرية، مذكرا بالمارسات الوحشية التي تعرض لها الجزائريون على يد عناصر الشرطة الفرنسية في تلك الليلة، حيث تم الإلقاء بالعديد من المتظاهرين في نهر السين.

وأضاف، أن خروج الجزائريين للتظاهر على أرض فرنسا «أخلط أوراق السلطات الاستعمارية»، وهو ما شكل -مثملا قال- «مكسبا استراتيجيا وانتصارا حقيقيا للثورة التحريرية وللكفاح المسلح». كما أثبتت هذه المظاهرات -بضيف ذات المتحدث- «حنكة قادة الثورة وقدرتهم على تجنيد فئات الشعب الجزائري في الدفاع عن وطنه المنعصب واسترجاع حريته وسيادته مهما كان الثمن».

ولم يفوت المجاهد ولد حمو الفرصة ليدعو شباب الجزائر إلى التمسك بهويته والدفاع عن قيم ومبادئ الثورة التحريرية والاستلها من تضحيات الشهداء والمجاهدين.

أن المظاهرات السلمية التي قابلتها الشرطة الفرنسية بالوحشية والقتل، كانت بمثابة «معركة من المعارك التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاستعمار». من جانبه، وصف المجاهد وعضو فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني عبد القادر بخوش، تلك المظاهرات بـ«اليوم التاريخي الذي تجند فيه آلاف الجزائريين المهاجرين من أجل نصرة قضية بلادهم والتنديد بحظر التجوال العنصري الذي فرض عليهم من قبل السلطات الاستعمارية». وأكد أن هذه المظاهرات اتسمت بالتنظيم المحكم ونجحت إلى أبعد الحدود في حشد التأييد الدولي لصالح القضية الجزائرية، لافتا بالمناسبة إلى أن «العالم بأكمله أدرك مدى تعلق وتمسك الجزائريين بثورتهم ويحفظهم في الاستقلال وفي استرجاع سيادتهم المسلوبة». ودعا المجاهد بخوش الأجيال الصاعدة إلى الاطلاع على تاريخ الثورة التحريرية المجيدة والاستلها من تضحيات الشهداء والمجاهدين، من أجل الحفاظ على الذاكرة الوطنية والمساهمة في بناء مستقبل بلادهم. وفي ذات المنع، تطرق

أكد عدد من مجاهدي فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، أن المجازر التي ارتكبت يوم 17 أكتوبر 1961 بباريس في حق الجزائريين، فضحت وحشية الاستعمار الفرنسي وأفشلت كل رخطه الرامية إلى عزل الشعب الجزائري عن ثورته.

في هذا الصدد، صرح المجاهد محمد غفير، المدعو «موج كليشي»، لوكالة الأنباء الجزائرية، أن المظاهرات التي عمت آنذاك أرجاء العاصمة الفرنسية «شكلت جبهة ثانية من الثورة التحريرية في قلب العاصمة باريس ودفعت بالجنرال شارل ديغول إلى الرضوخ وقبول التفاوض رسميا مع الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال مفاوضات إيفيان». واستعرض المجاهد محمد غفير بعض مجريات هذه المظاهرات، التي خرج فيها حوالي 80 ألف جزائري وجزائرية للتنديد بالسياسة المنتهجة من قبل الاستعمار، مشيرا إلى أن ما حدث في ذلك اليوم «فضح وحشية المستعمر الفرنسي وأفشلت كل رخطه الرامية إلى عزل الشعب الجزائري عن ثورته»، وتابع،

الكولونياليون الفرنسيون يصرون على إغفال مأساة نهر «السين»

مجازر 17 أكتوبر 1961.. جريمة مكتملة الأركان ضد الإنسانية

■ المسؤولون الفرنسيون المتعاقبون فشلوا في التعامل مع ملف الذاكرة

الجزائري، يفتنون سمومهم في كل مناسبة يذكر فيها تاريخ الجزائر، من خلال ممارسات تتم عن «انحطاط سياسي»، مثملا وصفه رئيس مجلس الأمة المجاهد صالح قوجيل، في مساهمة إعلامية سابقة له، انتقد فيها بعض الدوائر السياسية الفرنسية التي عوض تكريمها لتضحيات المهاجرين الجزائريين ومساهماتهم في تحرير فرنسا من النازية وإعادة بنائها، تقوم باستغلال مسألة الهجرة لأغراض سياسية وتهاجم المهاجرين الجزائريين بشكل مجحف وتطالب بمراجعة أو إلغاء الاتفاق الموقع بين الجزائر وفرنسا سنة 1968 حول تنقل الجزائريين، والذي لم يخدم إلا الجانب الفرنسي.

17 أكتوبر شاهد على تضحيات الجزائريين

يبقى تاريخ 17 أكتوبر 1961 «شاهدا على جريمة العار الاستعماري وعلى أحد فصول التضحيات العظيمة التي قدمها شعبنا الأبوي في سبيل الحرية والاعتناق»، مثملا ذكره رئيس الجمهورية في مناسبة سابقة، أكد خلالها أن الاحتفاء باليوم الوطني للهجرة يعد «محطة معبرة عن اعتزازنا بملامح تاريخنا الوطني ووقفه نجدد فيها العهد مع الشهداء». ففي هذا التاريخ، قرر السفاح موريس بابون، مدير الشرطة بباريس، بموافقة السلطات السياسية، فرض حظر التجول على الجزائريين دون سواهم، مجبرا جبهة التحرير الوطني على تنظيم عدة تجمعات سلمية عبر مختلف الأماكن بباريس للاحتجاج ضد هذا الإجراء العنصري.

ويبلغ عدد الجزائريين في ذلك اليوم 30 ألف متظاهر، حسب تقرير رسمي لمستشار الدولة ديودوني ماندليكين سنة 1998، والذي يشير إلى اعتقال 14 ألف شخص ووفاء عشرات الأشخاص. ويفيد بعض المحققين والمؤرخين، استنادا إلى تقارير سرية، أنه تم استعمال العنف ضد 200 متظاهر، قبل أن يقتلوا رميا بالرصاص ليتم الإلقاء بهم في نهر السين من طرف أعوان الأمن. كما أن عدد المفقودين كان كبيرا ولم يعرف إلى يومنا هذا مصير عشرات الجزائريين، مثملا أكده المؤرخ جان لوك إينودي.

وأضاف، أن «الجثث أقيت في نهر السين في صورة قبيحة لأعنف قمع دولة سببته مظاهرات شارع بأوروبا الغربية في التاريخ المعاصر»، حسب ما كتب المؤرخان البريطانيان جيم هوز ونابل ماك-ماستر في مؤلفهما «الجزائريون، الجمهورية ورعب دولة» الذي صدر سنة 2008.

ورغم كل هذه الحقائق الأليمة الموثقة، لم تسمح الدولة الفرنسية بإنشاء لجنة تحقيق ولم يتم الرد على أي شكوى حول مشاهد العنف والتقتيل والتعذيب الممنهج ضد الجزائريين.

في ندوة تاريخية حول مجازر 17 أكتوبر 1961.. المحامية بن براهيم:

«جريمة دولة مخطط لها»

تم، أمس الأربعاء، بالعاصمة، تنظيم ندوة تاريخية حول مجازر 17 أكتوبر 1961 بباريس، التي اقترفتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في حق الجزائريين بالمهجر.

وفي محاضرة لها خلال هذه الندوة، المنظمة من طرف جريدة «المجاهد» بالتنسيق مع جمعية «مشعل الشهيد»، جددت المحامية فاطمة الزهراء بن براهيم، التأكيد على أن الجريمة التي اقترفتها الشرطة الفرنسية في حق الجزائريين المقيمين بباريس وضواحيها بداية من يوم 17 أكتوبر 1961، هي «جريمة دولة مخطط لها». وأضافت، بأن مدير الشرطة الفرنسية آنذاك، موريس بابون، الذي «نفذ الأوامر بقتل الجزائريين المتظاهرين»، قد تحصل على «ضمانات للأفلات من العقاب»، مذكرا بأن

تحيي الجزائر، اليوم الخميس، اليوم الوطني للهجرة الإخلاء للذكرى 63 لمجازر 17 أكتوبر 1961 بباريس، وهي صفحة سوداء في تاريخ فرنسا الاستعمارية ترفض الجزائر أن تمزق أو أن يطالها النسيان، حيث يصنعها المؤرخون كأعنف جريمة دولة بأوروبا الغربية في التاريخ المعاصر. وبالرغم من اكتمال أركان الجريمة ضد الإنسانية التي ارتكبتها فرنسا الرسمية وتتحمل تبعاتها القانونية منذ ستة عقود، إلا أن الدولة الفرنسية تصر على التفاوض عن مجازر نهر «السين» بجريمة أخرى تتمثل في التكتّم أو «الصمت المنظم» وفق التعبير الذي استخدمه المؤرخ الفرنسي جيل مانسيرون في كتابه «الصمت الثلاثي إزاء مجزرة».

ولم يتمكن مسؤولو الدولة الفرنسية المتعاقبون من التعامل مع هذا الملف، ومع ملف الذاكرة عموما بصفة مسؤولة وصريحة وبقراءة موضوعية وصادقة، مثملا تطلب به الجزائر وينص عليه «إعلان الجزائر» الذي وقع عليه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، سنة 2022، بل اختاروا سبيل التصريحات الاستفزازية وسياسة المراوغة، على حد قول الأكاديمي الفرنسي أوليفيه لوكور غراند ميزون.

وفي آخر لقاء إعلامي له، أشار رئيس الجمهورية إلى أن اللجنة الجزائرية-الفرنسية المشتركة المكلفة بالملفات المتعلقة بالذاكرة، لعبت دورها

في البداية، غير أن التصريحات السياسية التي تدلي بها أقلية فرنسية تكّن الكره للجزائر، أثرت على عملها. وجدد بالمناسبة «موقف الجزائر الثابت المطالب بالحقيقة التاريخية والاعتراف بالمجازر التي ارتكبتها الاستعمار الفرنسي»، مؤكدا أن الجزائر «لن تقبل الأكاذيب»، مذكرا بأن مقولة الرئيس الراحل هواري بومدين «نحن نطوي الصفحة ولا نمزقها» لاتزال سارية. ومن أبرز المراوغات الفرنسية، مصادقة الغرفة السفلى للبرلمان الفرنسي، شهر مارس الماضي، على مقترح لائحة تدعى القمع الدموي والإجرامي الذي مورس على الجزائريين تحت سلطة محافظ الشرطة موريس بابون في 17 أكتوبر 1961 بباريس وتقترح إدراج يوم لإحياء ذكرى هذه المجزرة، غير أن هذه اللائحة خضعت لعملية تنقيح وتعديل حالت دون تحميل الدولة الفرنسية المسؤولية القانونية، لتقوم الغرفة العليا بعد ذلك بتسجيل مقترح يميني يتحدث عن «مجازر» بحق الفرنسيين والأوروبيين في الجزائر العاصمة وهران سنة 1962.

ولايزال هؤلاء الذين يكثرون الحقد للشعب في ندوة تاريخية حول مجازر 17 أكتوبر 1961.. المحامية بن براهيم:

«جريمة دولة مخطط لها»

تم، أمس الأربعاء، بالعاصمة، تنظيم ندوة تاريخية حول مجازر 17 أكتوبر 1961 بباريس، التي اقترفتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في حق الجزائريين بالمهجر.

وفي محاضرة لها خلال هذه الندوة، المنظمة من طرف جريدة «المجاهد» بالتنسيق مع جمعية «مشعل الشهيد»، جددت المحامية فاطمة الزهراء بن براهيم، التأكيد على أن الجريمة التي اقترفتها الشرطة الفرنسية في حق الجزائريين المقيمين بباريس وضواحيها بداية من يوم 17 أكتوبر 1961، هي «جريمة دولة مخطط لها». وأضافت، بأن مدير الشرطة الفرنسية آنذاك، موريس بابون، الذي «نفذ الأوامر بقتل الجزائريين المتظاهرين»، قد تحصل على «ضمانات للأفلات من العقاب»، مذكرا بأن

إعلاناتكم اتصلوا | تليفاكس: 73.60.59 (021)

من أجل إظهاركم توجهوا إلى:
المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار،
وكالة ANEP، المتواجدة ب 01 نهج باستور - الجزائر.
الهاتف الثابت: 020.05.20.91 / 020.05.10.42
الفاكس: 020.05.11.48 / 020.05.13.45 / 020.05.13.77
البريد الإلكتروني: anep.com.dz
agence.regie@anep.com.dz
programmation.regie@anep.com.dz
agence.oran@anep.com.dz
agence.annaba@anep.com.dz
agence.ouargla@anep.com.dz
agence.constantine@anep.com.dz

الشعب

يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 000.000.000 دج
39 شارع الشهداء الجزائر

البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz / الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

التحرير	أمانة المديرية العامة
التحرير: 023 46 91 87	الهاتف: 023 46 91 80
الفاكس: 023 46 91 79	الفاكس: 023 46 91 77

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط، مطبعة S.I.A الغرب، شركة الطباعة S.I.E الشرق، شركة الطباعة S.I.E الجنوب، مطبعة ورقتة مطبعة بشار S.I.A

في تصريح صحفي مشترك مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي - رئيس الجمهورية: اتفقتا على كل شيء

الحل في البلد الشقيق لن يكون إلا عن طريق الانتخابات ■ ليس هناك أي سحابة صيف بيننا وبين الأشقاء الليبيين
كلمة الفصل تعود للشعب الليبي والقرار الذي يتخذه ينبغي احترامه ■ سنلتقي قريباً بليبيا في إطار التشاور الثلاثي
المنفي: شاكرون للدور المهم للرئيس تبون في دعم وحدة واستقرار الدولة الليبية ■ أوافق الرئيس تبون بأن
الحل يمر عبر الشعب في إطار انتخابات ليبية ■ اجتماعات الثلاثية يجب أن تستكمل وتبقى منهاج عمل



بمقر رئاسة الجمهورية.

وقد استمع الرئيسان إلى النشيد الوطني للبلدين، قبل أن يستعرضا تشكيلات من مختلف قوات الجيش الوطني الشعبي أدت لهما التحية الشرفية.

وكان رئيس المجلس الرئاسي الليبي قد حل، أمس، بالجزائر، في إطار زيارة رسمية، حيث كان في استقباله بمطار هواري بومدين الدولي، الوزير الأول نذير العربي، ووزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج أحمد عطات.

مبادرات على أفراد مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي

أجرى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمس الأربعاء، محادثات على أفراد مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي، السيد محمد يونس المنفي، الذي يقوم بزيارة رسمية إلى الجزائر. وتوسعت المحادثات لتشمل وفدي البلدين.

حضر المحادثات عن الجانب الجزائري، وزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج أحمد عطات، ومدير ديوان رئاسة الجمهورية بوعلام بوعلام، وكذا سفير الجزائر في ليبيا سليمان شنين، فيما حضر أعضاء الوفد الليبي المرافق للسيد محمد يونس المنفي.

رئيس المجلس الرئاسي الليبي يغادر الجزائر

غادر رئيس المجلس الرئاسي الليبي، السيد محمد يونس المنفي، مساء أمس الأربعاء، الجزائر العاصمة، على إثر الزيارة الرسمية التي قام بها إلى الجزائر.

وكان في توديع المنفي بمطار هواري بومدين الدولي، الوزير الأول نذير العربي، رفقة وزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج، السيد أحمد عطات.

وحدة واستقرار الدولة الليبية وتأكيده الدائم على وحدة التراب الليبي، مبرزا أن هذا الأمر «مهم جدا». وأضاف المنفي، أنه تم الاتفاق على أن الحل للعملية السياسية في ليبيا يكمن في تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية، وأن «أي حلول أخرى لن تأتي بالنتيجة المرجوة». وأكد بهذا الخصوص، أن الشعب الليبي هو المخول باختيار من يمثله على رأس الدولة.

كما نوه المنفي بالدور الهام للجزائر في دعم استقرار ليبيا في مختلف المحافل الدولية، لافتا إلى أن هذا الدعم «خالص وليس لأغراض أخرى».

وأشار إلى أنه تم الاتفاق على كل المساعي التي من شأنها أن تؤدي إلى استقرار ليبيا والمنطقة ككل، مع العمل على «استكمال الاجتماعات الثلاثية، سواء على مستوى القمة أو على مستوى اللجان، خلال المرحلة القادمة، إلى جانب ترسيخ الشراكة الاستراتيجية بين البلدين».

ويعد أن توجه بالشكر إلى رئيس الجمهورية على حفاوة الاستقبال، عبر السيد المنفي عن أمه في أن يشكل نجاح الانتخابات الرئاسية في كل من الجزائر وتونس حافزا لتمكين ليبيا من تنظيم انتخابات رئاسية في أقرب وقت.

رئيس الجمهورية يسلم المنفي دعوة لحضور احتفالات سببينية الثورة التحريرية

سلم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمس الأربعاء، لرئيس المجلس الرئاسي الليبي، السيد محمد يونس المنفي، دعوة لحضور الاحتفالات المخلدة للذكرى 70 للثورة التحريرية المجيدة أول نوفمبر 1954.

رئيس الجمهورية يخص رئيس المجلس الرئاسي الليبي باستقبال رسمي

خص رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمس الأربعاء، رئيس المجلس الرئاسي الليبي السيد يونس المنفي، باستقبال رسمي

حياة المدنيين الفلسطينيين بين أيدي مجلس الأمن.. بن جامع:

حان وقت التحرك الحاسم لوقف العدوان الصهيوني

أدوات الحرب وجرمانهم من المواد الأساسية للنجاة ومنع وصول المساعدات الإنسانية». وحول حملة التفتيح الثانية ضد شلل الأطفال في قطاع غزة، التي انطلقت هذا الأسبوع والتي تم خلالها الوصول إلى 157000 طفل فلسطيني، تسام السفير الجزائري، «كيف أنه من الممكن الوصول إلى هذا العدد من الأطفال للتطعيم، فيما لا يمكن إصافهم بالغذاء، وكيف تم ضمان وصول الشاحنات التي تنقل هذا الفلاح، في حين لا يمكن ضمان وصول الشاحنات التي تحمل الغذاء إلى الفلسطينيين»، مؤكداً أن «هذا ليس يتبعث ثانوية، بل هي سياسة تجوع صهيونية متعمدة للشعب الفلسطيني».

وفي السياق، أشار الدبلوماسي الجزائري إلى أنه رغم فتوى محكمة العدل الدولية في تدابيرها الاحترازية لحمل الاحتلال الصهيوني على اتخاذ تدابير فورية وفعالة لتوفير الخدمات الأساسية الملحة والمساعدة الإنسانية لمعالجة ظروف الحياة المأساوية التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة وقرار مجلس الأمن 2728 الذي يطالب الاحتلال برفع كافة العرقل أمام توفير المساعدة الإنسانية بالحجم المطلوب، إلا أن الكيان الصهيوني «تجاهل هذه القرارات وأغلق نقاط المعابر وشد القيود على وصول المساعدات واستخدم التجويع لأخلاقيا كسلاح حرب».

وأبرز السفير بن جامع، أن تجاهل الاحتلال لحياة الفلسطينيين لم يتوقف عند هذا القدر، بل كُف من الأساليب التكتيكية وأضاف مستويات جديدة من المساواة إلى أعماله، حيث أنه، ليلة الأحد الماضي، صف خياما للنازحين بالقرب من مستشفى الأقصى أحرق خلالها على الأقل 4 فلسطينيين عمليات الأونروا، استشهدوا، مشيرا إلى أن هذا خير دليل على عدم احترام الكيان الصهيوني لعداسة الحياة.

كما شدد في كلمته، على أن «الوضع في قطاع غزة على شفير التدهور الإضافي، مع احتمال اعتماد تشريعات من قبل الاحتلال لإيقاف عمليات الأونروا»، لافتا إلى أن هذه التصرفات «ستحرم سكان غزة من ركيزة العمل الإنساني وستعقد المهام الإنسانية للأمم المتحدة».

جدد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمس الأربعاء، دعم الجزائر لليبيين، مؤكداً أن الحل في هذا البلد الشقيق «لن يكون إلا عن طريق الانتخابات».

وقال رئيس الجمهورية في تصريح صحفي مشترك مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي السيد محمد يونس المنفي، عقب المحادثات التي جمعتهما بمقر رئاسة الجمهورية، إنه تم التطرق خلال هذه المشاورات الأخوية إلى الوضع الحالي في ليبيا والدفع بالعلاقات الثنائية بين الجزائر وليبيا، مبرزا بالقول: «خلاصة هذه المحادثات هو أننا اتفقتا على كل شيء وليس هناك أي سحابة صيف بيننا وبين الأشقاء الليبيين».

وأضاف السيد الرئيس: «أتمنى الاستقرار لليبيا في أقرب وقت»، مؤكداً أن الحل في هذا البلد «لن يكون إلا عن طريق الانتخابات»، وهو نفس الرأي الذي أبداه -معلما قال- رئيس المجلس الرئاسي الليبي. وأوضح رئيس الجمهورية، أن كلمة الفصل تعود للشعب الليبي وأن القرار الذي يتخذه ينبغي احترامه من طرف الجميع، معربا بذات المناسبة عن تمنياته بالاستقرار والرفق للأشقاء الليبيين.

كما عبر رئيس الجمهورية عن أمه في أن تكون هناك زيارات أخرى بين البلدين، كاشفاً بالقول: «نحن على وشك الالتقاء في ليبيا في إطار التشاور الثلاثي (الجزائر-تونس-ليبيا) عن قريب ونحن في انتظار تحديد موعد من طرف فخامة الرئيس السيد محمد يونس المنفي».

الحل يكمن في تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية

من جهته، أشاد رئيس المجلس الرئاسي الليبي، السيد محمد يونس المنفي، الأربعاء، بالدور الهام الذي تلعبه الجزائر، بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في دعم استقرار وحدة ليبيا. وقال المنفي في تصريح صحفي مشترك مع رئيس الجمهورية، عقب المحادثات التي جمعتهما بمقر رئاسة الجمهورية: «نحن شاكرون للدور المهم لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في دعم

أكد ممثل الجزائر الدائم لدى الأمم المتحدة، السفير عمار بن جامع، أمس الأربعاء، من نيويورك، أنه حان وقت التحرك الحاسم، لجلس الأمن الدولي لوقف العدوان الصهيوني على قطاع غزة، كون حياة المدنيين الفلسطينيين على المحك.

في كلمته خلال الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن الدولي حول «الوضع في الشرق الأوسط»، بما في ذلك قضية فلسطين، الذي دعت إليه الجزائر، أشار بن جامع إلى أنه خلال احتفال المجتمع الدولي اليوم بمناسبة اليوم العالمي للغذاء، يعاني الفلسطينيون في قطاع غزة ويكافحون من أجل إيجاد الغذاء الذي حرمو منه، أمام مستقبل مليئ بانعدام اليقين.

ولفت إلى أن الإحاطة التي قدمت في هذه الجلسة، أوضحت بأن الكيان الصهيوني لا يتجاهل القانون الإنساني الدولي فحسب، بل ينتهك أساس الحس الإنساني للشعب الفلسطيني في قطاع غزة لأكثر من عام والذي واجه خلاله معاناة لا يمكن تحيلها، مشددا على أن الاحتلال «لا يعرف أي حدود فيما يتعلق بمعاوقة المدنيين الفلسطينيين».

وأكد السفير بن جامع، أنه «لا ينبغي للمدنيين الفلسطينيين أن يكونوا أهدافا لهجمات الاحتلال الصهيوني، كون المدنيين يحظون بحماية القانون الدولي وعلى الكيان الصهيوني أن يفي بالتزاماته في هذا الصدد، خاصة فيما يتعلق بتجويع المدنيين كأداة من

استقبله رئيس الجمهورية.. رئيس البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد: الاتفاق على العمل سوياً لتوسيع المعاملات التجارية في إفريقيا

■ تتوقع مستقبلا زاهرا للعلاقات بين إفريقيا والجزائر



الذي يتوقع «مستقبلا زاهرا» للعلاقات بين إفريقيا والجزائر.

وبالمناسبة، ثمن أوراما قرار الجزائر باحتضانها للمعرض الإفريقي للتجارة البينية، الذي سيعقد في سبتمبر 2025، والذي ينتظر أن يستقبل أكثر من 30 ألف زائر وكذا استقطاب «ملايين الدولارات من المعاملات التجارية والاستثمارات».

حضر هذا اللقاء مدير ديوان رئاسة الجمهورية، وزير المالية ومدير البنك المركزي،

استقبل رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أمس الأربعاء، بمقر رئاسة الجمهورية، رئيس البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد «أفريكسيم بنك» بنداكت أوراما، حسب ما أفاد بيان لرئاسة الجمهورية.

وفي تصريح صحفي عقب استقبله من طرف رئيس الجمهورية، أشاد رئيس البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد «أفريكسيم بنك»، بالمحادثات المثمرة التي أجراها مع رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والاتفاق على العمل سوياً لتوسيع المعاملات التجارية في إفريقيا.

وأوضح أوراما، أن المحادثات مع رئيس الجمهورية كانت «مثمرة»، حيث تم الاتفاق على العمل سوياً مع الجزائر لتوسيع المعاملات التجارية ودعم الاستثمارات في أفريقيا، حيث ذكر «على سبيل المثال تجارة مادة الحليب بين أوغندا والجزائر».

كما تم الاتفاق على العمل سوياً من أجل «دعم المبادلات التجارية بين مختلف البلدان الإفريقية»، حسب رئيس «أفريكسيم بنك»،

رئيسة جمهورية الهند تنهي زيارة الدولة الجزائر - نيودلهي.. استعادة التشاور وتقوية الشراكة

■ اتفاق على الدفع بمجالات الاستثمار والمبادلات التجارية بين البلدين

العلاقات وتعميق الشراكة الثنائية، لاسيما من خلال لقاء رجال الأعمال وتعزيز أطر التعاون. كما تم التطرق أيضا إلى عدة ملفات، منها ملف الشرق الأوسط، حيث تم الاتفاق على تكثيف التنسيق والتشاور وتجدد التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، بالإضافة إلى متابعة مخرجات مجلس الأمن فيما يخص قضية الصحراء الغربية ومواصلة دعم جهود السلم والأمن والتنمية في المنطقة.

وأكد رئيس الجمهورية في هذا السياق، أنه بخصوص كل من هذه الملفات، تم تسجيل «تطابق في وجهات النظر والاتفاق على مواصلة الجهود المشتركة للمساهمة في استتباب الأمن والاستقرار».

بدورها، اعتبرت رئيسة جمهورية الهند أن زيارتها إلى الجزائر كانت «مميزة للغاية»، مؤكدة عزم بلادها على العمل من أجل رفع مستوى تعاونها الثنائي مع الجزائر، مع التركيز على جانب الاستثمار.

بوغالي يتحدث بجنييف مع رئيس مجلس الشعب الهندي أهمية تدارك التأخر في مستوى التبادل بين البلدين

وتعاون بين الشعوب». وبخصوص التعاون تدارك التأخر في مستوى التبادل بين البلدين، باعتبار أن مستواه الحالي لا يعكس عمق العلاقات بين البلدين. كما دعا إلى «تعزيز التعاون في مجالات الثقافة والعلوم، مثمنا بالمناسبة، الإصلاحات التي يقودها رئيس الجمهورية، في شتى المجالات الاقتصادية». وفيما يتعلق بالشأن الدولي عبر السيد بوغالي عن قلقه إزاء الوضع المأساوي في فلسطين ولبنان، وأبدى أسفه حول فشل المجتمع الدولي في كبح العدوان الصهيوني، لاسيما ضد المدنيين. كما دعا إلى «إصلاح منظومة الأمم المتحدة، لجعلها أكثر عدلا وفعالية، وخاصة آليات عمل مجلس الأمن الدولي».

في ذات السياق، تناول بوغالي قضية الصحراء الغربية، مؤكدا «التزام الجزائر بدعم جهود الأمم المتحدة في تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير، وجدد موقف الجزائر الداعم للحلول السلمية وتصفية الاستعمار في المنطقة».

استجابات لدعوة الجزائر بالاتحاد البرلماني الدولي

بلدان عربية تقاطع كلمة ممثل الكيان الصهيوني

المحتل للكلمة، وذلك إمعانا في إظهار عزلته على المستوى الدولي. كما انسحب الوفد البرلماني الجزائري المشارك من القاعة، وذلك مباشرة إثر تناول ممثل الكيان الصهيوني الكلمة، على خلفية دعوة كانت الجزائر قد وجهتها إلى ممثلي الدول العربية المشاركين في الأشغال، على لسان السيد إبراهيم بوغالي، عندما ترأس، في وقت سابق، اجتماعا طارئا للاتحاد البرلماني العربي بصفته رئيسا له.

تحدث رئيس المجلس الشعبي الوطني إبراهيم بوغالي، أمس الأربعاء، بجنييف، مع رئيس مجلس الشعب الهندي أوم أمير يلا، وذلك على هامش أشغال الجمعية 149 للاتحاد البرلماني الدولي، حسبما أورده بيان للمجلس.

الطرفان تناولا خلال اللقاء، «مخرجات الزيارة التاريخية لرئيسة جمهورية الهند إلى الجزائر. وقد أعرب السيد أمير يلا عن تقديره العميق وشكره الخاص لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إثر الاستقبال الحار الذي خص به رئيسة الهند عند حلولها بالجزائر». واعتبر السيد بوغالي زيارة رئيسة جمهورية الهند فرصة لتعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات. كما أعرب عن أمه في أن تساهم في ترقية التعاون إلى المستوى الأمثل، وذكر السيد بوغالي «بالدعم الذي قدمته الهند للثورة الجزائرية»، فيما أكد رئيس مجلس الشعب الهندي أن بلاده «ستلتهم مبادئها من فكر الزعيم المهاتما غاندي، الذي ناضل ضد الاستعمار والامبريالية ودعا إلى السلام

قاطعت بلدان عربية مشاركة في أشغال الدورة 149 للاتحاد البرلماني الدولي، بجنييف، كلمة ممثل الكيان الصهيوني، وذلك استجابة لدعوة من الجزائر.

وقررت البلدان العربية المشاركة في أشغال الدورة، الاستجابة لدعوة الجزائر والانسحاب، بشكل شبه جماعي، من القاعة التي كانت تحتضن الأشغال في مدينة جنييف، الثلاثاء، إثر تناول ممثل الكيان الصهيوني

اختتام مؤتمر «ناباك» للطاقة والهيدروجين بوهران

الجزائر.. مركز عالمي للانتقال الطاقي

إجراءات مهمة لمكافحة الاحتباس الحراري



إنتاج الهيدروجين الأخضر قطاع ناشئ بدور حاسم

اختتم، أمس، معرض ومؤتمر إفريقيا والبحر المتوسط للطاقة والهيدروجين «ناباك 2024»، المنظم بقصر المؤتمرات في الباهية وهران. وكانت الجزائر على مدار ثلاثة أيام مركزا مهما ومنصة متميزة لمختصين طرحوا أفكارهم حول الحلول الواعدة لإزالة الكربون واستعرضوا أهم التطورات التكنولوجية المتسارعة في صناعة الطاقة واحترافية الجزائر البارزة. وتقاطع المشاركون حول حقيقة وجود حاجة ملحة إلى إرساء استراتيجيات مشتركة، والتنسيق الوثيق بين الحكومات والصناعيين، بهدف توفير التعاون والحلول التكنولوجية المبتكرة.

مبعوث «الشعب» إلى وهران: فضيلة بودريش

شكلت اللقاءات والندوات المتعددة بقصر المؤتمرات، جسرا حقيقيا للتواصل بين مختلف المشاركين من عدة دول رائدة في الإنتاج والاستثمار الطاقي. واستعرض المتدخلون من المهنيين، أهم أحدث التطورات التكنولوجية في مجال الهيدروجين الأخضر. وتناول المشاركون إمكانات الجزائر، التي ينظر إليها في الأسواق العالمية كلاعب أساسي في طريق التحول المرين، وفي تجسيد رهان بناء مستقبل منخفض الكربون.

كما تطرق الخبراء إلى أهمية الابتكار وافتوا الانتباه إلى التحديات القائمة، مؤكدا على إمكانية مواجهتها بخطط استباقية وفي الوقت المناسب، في إطار السعي المتسارع والجدي في عملية تطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر. وشرح المختصون جوهر الجوانب التكنولوجية والاقتصادية والبيئية لإنتاج الهيدروجين الأخضر، مركزين على دور هذا القطاع الناشئ والحاسم في الاستراتيجية العالمية لإزالة الكربون، مع تسليط الضوء على الفرص والتحديات.

حمية التكامل

رافع مدير تطوير الأعمال في شركة «سيمس» نسيم قائد سليمان، للطريق إلى الصفر الصافي في التحول نحو البنية التحتية ووجهة نظر الجزائر، وقال إن تحول البنية التحتية، يمثل في إعادة تشكيل أساسية للهياكل والأنظمة التي تحافظ على عمل عالمنا، بما في ذلك البنية التحتية التي تدعم الطاقة والمياه والنقل والصناعات باكملها، مؤكدا أن التحول الجاري منذ العام 2020 والمستمر إلى 2050، يعد الأكبر والأسرع والأكثر انتشارا في تاريخ تطوير البنية التحتية. ووقف على التحول الجاري في البنية التحتية الحضرية والبحث في كيفية تسريع انتقال مجموعات معقدة من عناصر البنية التحتية، وكذا المسار الذي يتعين على الحكومات وقادة الأعمال العمل على تطوير البنية التحتية بالجزائر بشكل مسؤل. وشدد المتحدث على ضرورة أن يفضي تحول البنية التحتية إلى تأثير إيجابي يتجاوز إزالة الكربون، في ظل الحاجة إلى إعادة تشكيل البنية التحتية، ليس فقط لإزالة الكربون من أنظمة الطاقة والعمليات الصناعية، لكن بهدف تحسين كفاءة الموارد وتحقيق تأثيرات اجتماعية واقتصادية إيجابية.

تدابير فعالة

من جهته، تحدث الشريك الإداري عن مجموعة فانس للمحاماة بلشيري بائيل، عن الترسنة التشريعية من القوانين والسياسات للتقليل من الاحتباس الحراري العالمي، موضعا بأن الحد من انبعاثات الكربون تحول إلى ضرورة ملحة في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، مشيرا إلى انضمام الجزائر، المتضررة بشدة من الآثار المدمرة لتغير المناخ بسبب موقعها الجغرافي، إلى صفوف البلدان النامية والمتقدمة في مكافحة هذه الظاهرة. وقال، إن الجزائر تحركت بالفعل وتقدمت إلى الأمام قاطعة عدة خطوات مهمة، من خلال تبني سياسات وطنية وتعزيز إطارها القانوني للائتمال لالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ولم يخف المتحدث أن العملية بحاجة إلى تدابير إضافية، بهدف الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بغية الوصول إلى مستوى انبعاثات الكربون الصافية الصفرية، واقترح تطوير إطار قانوني مناسب وفعال لتحقيق هذه الغاية.

وتطرق مدير المشتريات والعقود في شركة «رابسول» غونزالو سانشير كاسادو، إلى موضوع استكشاف غير التقليدية والنظيفة في الصحراء الجزائرية، مبرزا الفرص والتحديات في الاستجابة للطلب العالمي المتزايد على النفط والغاز، انطلاقا من أن عملية استغلال الموارد غير التقليدية صار ضروريا بهدف تنويع المصادر وضمان أمن الطاقة. وقال، إنه مع تناقص احتياطات الطاقة الأحفورية التقليدية في العالم، تسمح التطورات التكنولوجية في الوقت الحالي باستكشاف واستخراج موارد لم يكن من الممكن الوصول إليها من قبل، لافتا إلى أن الجزائر تتمتع بإمكانات عملاقة من الطاقة غير التقليدية، وأكد أهمية التقييم الدقيق في تلبية احتياجات الطاقة المستقبلية في السوق العالمية، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة بالجزائر. وطرح منسق مراقبة البيانات ناظم ياسين بوقرارة، فكرة تحسين تبادل البيانات، من خلال تطبيق منهجية في التقييم بعرض البحر الذي يجذب اهتماما متزايدا. في حين ركزت مختصة في علم الجيولوجيا ممثلة عن الوكالة الوطنية لتنظيم موارد المحروقات صابرين بركات، على الطاقة الكامنة في عرض البحر والتي تتمتع بها سواحل الجزائر، واعتبرت أنه يشكل تحديات كبيرة، وفي الوقت نفسه، يجذب اهتماما متزايدا في قطاع الطاقة. واعتبرت محدثنا، أن الاكتشافات الأخيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وخاصة حقل «ظهر» والكتل المجاورة، شجعت على تكثيف الاهتمام بالموارد البحرية، وخاصة في سياق قطاع النفط والغاز البحري الجزائري. وقالت بركات، إن الجزائر المعروفة بإنتاجها البري الكبير واحتياطياتها الثابتة، لديها إمكانات طاوية بحرية غير مستغلة، واستجابة لهذه التحديات، أعطت الجزائر، من خلال الوكالة الوطنية لتنظيم موارد من المحروقات «النفط»، الأولوية للتنقيب البحري في إطارها الاستراتيجي. واستعرضت محدثنا المبادرات الاستراتيجية المنتهجة من طرف وكالة «النفط» من أجل التخفيف من مخاطر الاستكشاف، وإنجاز التقييمات الجيولوجية الشاملة، والتقدم التكنولوجي، وكذا جهود التعاون مع الشركاء الدوليين، مشرطة ومشددة على الدراسات الأساسية المطلوبة بهدف التقليل من مخاطر العمليات البحرية.

الخبير والمستشار الاقتصادي.. عبد القادر سليمان لـ «شعب»:

مستقبل الطاقات النظيفة يمر عبر الجزائر

دور استراتيجي في حفظ الأمن الطاقي والاستدامة الطاقوية • نحو تصدير 15 ميغاوات من الكهرباء النظيفة لأوروبا

أكد الخبير والمستشار الاقتصادي عبد القادر سليمان، أن الجزائر أصبحت اليوم مركزا لمستقبل الطاقة النظيفة، أو الانتقال الطاقي، يتجلى ذلك من خلال سياسة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، في تنويع المزيج الطاقي الجزائري بالذهاب إلى الطاقات النظيفة، أهمها الهيدروجين الأخضر.

منصة لتوزيع الغاز الجزائري وأهم الزيائن، إضافة إلى سلوفينيا والمجر والبرتغال وإسبانيا.

استقطاب شركات عالمية

في السياق، قال سليمان إن هذه المكانة ترتبط بحجم الاستثمارات الأوروبية التي تأتي للجزائر في مجال البحث والتكنولوجيا، لافتا إلى أن سوق الهيدروجين الأخضر تفوق 500 مليار دولار. وأفاد بأن الجزائر اليوم تسيل لعاب أكبر الشركات العالمية، مستندا إلى مؤتمر «ناباك»، حيث وقعت العديد من الاتفاقيات وطرحت العديد من المناقصات التي تعني 12 مشروعا استراتيجيا فيما يخص البحث والتقييم والاستكشاف والهيدروجين الأخضر والطاقات الجديدة والمتجددة.

وقال الخبير سليمان: «مع قانون الاستثمار وقانون المحروقات الجديدين، نجد كل الشركات العالمية تسارع للاستثمار بقوة في مجال البحث والتقييم والاستكشاف والتعاون على قاعدة ربح-ربح، وهذا يعود بأرباح كبيرة على تلك الشركات، خصوصا أن الجزائر تطرح مشاريع ذات البعد الإقليمي، منها الأنابيب العابرة للصحراء «نيغال» ومشاريع صولار للطاقة الشمسية».

في صناعة الطاقات النظيفة الجديدة والمتجددة. وتطرق الخبير الاقتصادي، إلى جاذبية المناخ الجزائري، خصوصا قانون المحروقات الجديد وقانون الاستثمار الجديد والتسهيلات الضريبية والجبائية التي اعتمدها الجزائرية، جعلتها أكثر جاذبية في الطاقات الجديدة والمتجددة، في مجال الاستدامة الطاقوية، كما في مجال إنتاج الكهرباء من طاقات نظيفة والهيدروجين الأخضر، الذي يعتبر وقودا حيويا نظيفا وصديقا للبيئة، دون نسيان الطاقات الأحفورية التقليدية على رأسها الغاز الذي

يعتبر من مصادر الطاقة النظيفة، وتخفيض البصمة الكربونية. وأوضح سليمان، أن الجزائر أصبحت شريكا موثوقا ضامنا للأمن الطاقي في أوروبا، إذ أصبحت ثاني أكبر مورد للغاز إلى أوروبا بعد التريغ، ووسعت حصصها السوقية، وكمثال على ذلك أصبحت إيطاليا

تعتبر من مصادر الطاقة النظيفة، وتخفيض البصمة الكربونية. وأوضح سليمان، أن الجزائر أصبحت شريكا موثوقا ضامنا للأمن الطاقي في أوروبا، إذ أصبحت ثاني أكبر مورد للغاز إلى أوروبا بعد التريغ، ووسعت حصصها السوقية، وكمثال على ذلك أصبحت إيطاليا

آسيا قبلي

قال الخبير والمستشار الاقتصادي عبد القادر سليمان، في اتصال مع «الشعب»، أمس، إن الجزائر بدأت تطرح مناقصات دولية لإنتاج 15 ألف ميغاوات من الكهرباء المنتجة من الطاقات النظيفة، ويدخل ذلك في إطار الخيارات الاستراتيجية للدولة الجزائرية باستغلال الهيدروجين الأخضر وإنتاجه في الجنوب الكبير، ثم تصديره إلى أوروبا عبر ممر «كوريدور أش-2» الذي يمر عبر إيطاليا ثم النمسا فألمانيا. وأوضح المستشار الاقتصادي، أن الجزائر أصبح بإمكانها أن تساهم وتكون لها نسبة من السوق الأوروبية لا تقل عن 10٪ تضمها إنتاجا وتصديرا، خاصة بعدما أصبحت الضامن للأمن الطاقي لأوروبا، وسيكون لديها دور كبير في استتباب الأمن الطاقي في الطاقات الجديدة والمتجددة، خاصة الهيدروجين الأخضر والطاقات النظيفة للآلة الأوروبية.

جاذبية مناخ الاستثمار

وأشار سليمان، إلى أن اتفاق «ساوث-2 كوريدور» بين الشركات الأوروبية، يعطي قيمة مضافة في صناعة الهيدروجين، ويعني أن الجزائر أصبحت لاعباً عالمياً مهماً في الاستدامة الطاقوية، والذهاب إلى مصادر طاقة صديقة للبيئة، وأصبح لديها مزيج طاقي يسمح لها بتنويع مداخلها بالعملة الصعبة وخلق الثروة وإنشاء العديد من الشركات الناشئة الصغيرة والمتوسطة التي تشغل في مجال البيئة الاقتصادية والنسيج الاقتصادي

المدير العام لصالون «ناباك» جعفر ياسيني في ندوة صحفية: مشاركة 217 شركة أجنبية و15 ألف زائر



كشف جعفر ياسيني مدير «ناباك 2024»، أن ما لا يقل عن 15 ألفا و730 شخص، زاروا معرض إفريقيا والبحر المتوسط للطاقة والهيدروجين، المنظم في مدينة وهران، بمشاركة 450 عارض، من بينهم 217 شركة أجنبية، تنتمي إلى 54 دولة.

اعتبر جعفر ياسيني، خلال ندوة صحفية نشطها خلال احتتام أشغال «ناباك 2024»، أن الطبعة 12 للصالون، كانت ناجحة ولافتة ومؤثرة، ما يعكس قدرات الجزائر الهائلة وثروتها الضخمة، ويعتقد أنها تطورت كثيرا، بالنظر إلى الخبرة المكتسبة. وتحدث ياسيني عن إبرام الجزائر ل4 اتفاقيات ثنائية مع شركاء كبار، على رأسهم الشركاء الأمريكي والإسباني، إلى جانب سلسلة من الاتفاقيات وقعت في أجنحة المعرض. علما أن سوناطراك تربطها مع الشركاء الأمريكيين عقود تاريخية.

وأرجع ياسيني الزخم المسجل في هذه الطبيعة، إلى فرص العمل والاستثمار المتميزة المتوفرة بالجزائر، معتبرا هذا المعرض بالنفضاء الإيجابي للأعمال، خاصة في قطاع الطاقة. وفي رده عن سؤال يتعلق بتحديات «ناباك» خلال الطبقات المقبلة، أوضح أن التحدي الأكبر، يتمثل في جلب المزيد من الشركات الأجنبية، لأن «ناباك» ليس فضاء إقليميا، بل عالميا شهد نقاشات ذات مستوى عال.

فضيلة. ب

تكلفة إنتاج منخفضة

يذكر، أن الجزائر تسهم، ضمن 9 دول عربية، في إنتاج الهيدروجين الأخضر وحماية البيئة. وتعد الجزائر من المناطق المؤهلة بصورة كبيرة لإنتاج الهيدروجين النظيف بتكلفة منخفضة، مع تمتعه بوفرة مصادر الطاقة المتجددة.

وتقدر تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر بأقل من دولار واحد للكيلوغرام، وهي الأقل بين الدول العربية التي تصل بعضها إلى ثلاثة دولارات للكيلوغرام الواحد، وهو ما يجعل الجزائر منافسا قويا، نظرا لانخفاض التكلفة، كما ذكر، إضافة إلى أنها شريك طاقي موثوق.

رئيس المنتدى الجزائري لاقتصاد الطاقة والطاقات المتجددة حسين بن شنين لـ "الشعب"

الجزائر .. ريادة مستحقة في سوق الطاقة البديلة



على المستوى الإقليمي وتقوم بدور فعال ومؤثر.

الاستثمار في البنية التحتية

التركيز على إنتاج الهيدروجين الأخضر في خضم التحول الطاقوي .. كيف تخوضه الجزائر؟

تتملك الجزائر مشروع 20 محطة إنتاج عن طريق الطاقة الشمسية بطاقة إنتاجية تناهز 3000 ميغاواط، بدأت الأشغال من طرف 20 مؤسسة في الاغواط وورقلة وتوقرت وبنار وفي كل الصحراء وإنتاجها مقرر في مارس 2026، وسيضخ في الشبكة 4000 ميغاواط، والبرنامج الكامل ينجزه مجمعا سوناطراك وسونلغاز في أفق عام 2032، وينتظر أن تبلغ عملية الضخ إلى نحو 15 ألف ميغاواط.

يتم الاشتغال على المشاريع من أجل إنتاج طاقة خضراء نظيفة لاقتصاد الغاز سواء من خلال تصديره أو ادخار كمية معتبرة للأجيال القادمة من 2030 إلى أفق 2050، ولا ينبغي أن ننسى أن رئيس الجمهورية أتح على الاحتفاظ بجزء من الغاز للأجيال المقبلة، رافعا تحدي تحقيق هدف صفر كربون، وفي أفق 2050 ستحقق الجزائر مستويات إنبعاث صفر كربون، وهو رهان في متناول بلادنا.

دخول أنبوب الصحراء الرابط بين نيجيريا والجزائر نحو أوروبا سيساهم في تأمين المزيد من الثروة الطاقوية ويقوّي مكانة الجزائر .. متى تتوقعون حيز الاستغلال؟

المشروع يسير في الطريق الصحيح، وفي الوقت الحالي يشهد تقدما كبيرا، وأعتقد أنه في ظرف سنتين يمكن أن يكون جاهزا ويدخل حيز السريان، وأشير إلى أنه ينسجم مع جهود الجزائر العازمة على تحقيق المزيد من الفعالية، كمورد كبير في السوق الطاقوية، ولا يخفى أن الجزائر ترتبط بعلاقات تجارية تاريخية متينة مع أكبر مستهلكي الطاقة وصناعها، وكلمتها مسموعة دوليا، وموقعها - كسابع منتج للغاز في العالم وثالث مصدّر لأوروبا - يخول لها الريادة، وطيلة عقود طويلة تواجدت الجزائر في رواق محوري حظيت فيه بكل الاحترام من طرف الدول، وهذا بشهادة الولايات المتحدة الأمريكية.

رؤية الجزائر محترمة؛ لأنها دوما تدافع عن استقرار أسعار الطاقة وتلبية الطلب المتزايد، وتدافع عن الطرح الرامى إلى التوازن في معادلتى العرض والطلب وطرح أسعار عادلة تسمح باستمرار الاستثمار وتشجيع الشركات الكبرى على التنوع وبناء الشركات المتعددة، وجميع الفاعلين الطاقويين يؤمنون بإمكانات الجزائر ويقنون في رؤيتها، لهذا، يتعمق إقبالهم على فرص الاستثمار في النفط والغاز والطاقة المتجددة وتوزيع الكهرباء، أكثر فأكثر، ولقد نجحت الجزائر في الاستثمار في البنية التحتية المتعلقة بالنفط والغاز، وخاضت تجارب مهمة حققت الإعجاب في السنوات الأخيرة بعشرات الاستكشافات، وهذا ما رفع من سقف حماس الشركات العريقة في العالم على رأسها إيني وتوتال إنرجى وشيفرون.

الكلمة الجزائرية مسموعة وتحظى بالاحترام الدولي الحضوري النوعي في "ناباك" .. مؤشرا عن موثوقية الجزائر إمكانات ضخمة غير مستغلة واعدة ومسار تحوّل طاقي مميز

أكد رئيس المنتدى الجزائري لاقتصاد الطاقة والطاقات المتجددة، حسين بن شنين، توجه الجزائر نحو تحوّل عميق، يسمح بتموين السوق بكميات ضخمة من الطاقة البديلة الخضراء، تكون انظف، وتندفق ببيوية عبر الأسواق الخارجية، خاصة منها الأوروبية، وتطرق إلى المشاريع والإمكانات وكذا الشراكات المؤسسة لمشاريع حيوية ومستدامة، ليمسك الضوء على الجهود والبرامج والتحديات المتعددة في سياق مازال يشهد طلبا متناميا على الطاقة، وذهب إلى أن ظموح التقليل من الانبعاثات الكربونية يتقوى، وأن الجزائر تأخذ هذا الهدف مأخذ الجد، وتلتزم بتحقيقه.

حوار: فضيلة بودريش

الشعب: شقت الجزائر مسار التحوّل الطاقوي المتنوع بثقة، مع حيازاتها على كميات ضخمة من الطاقات البديلة، تعدّ الأهم في المنطقة، كيف ترون - في منتدى اقتصاد الطاقة - وتيرة هذا التحوّل التاريخي؟

حسين بن شنين: في البداية، ينبغي أن أعرف بالمنتدى الجزائري لاقتصاد الطاقة والطاقات المتجددة، وهو هيكل لمجتمع مدني مختص في الطاقة والطاقات المتجددة، متكوّن من خبراء ودكاترة وتأسس في عام 2023، وهدفه ترقية الانتقال الطاقوي في صورته الشاملة، تصدّره النجاح الطاقوية، بما فيها ما هو على مستوى المنازل المستهلكة لنسبة 40 بالمائة من حجم الطاقة، والإنارة العمومية - بدورها - تستهلك 12 بالمائة.. إضافة إلى المصنعين وغيرهم..

أما الطاقات المتجددة، فهي تمثل مشروعا كبيرا يزخر بإمكانات هائلة، أسندت مهمة تجسيده إلى مجمع سونلغاز بـ 15 ألف ميغاواط، ويندرج ضمن مشروع الانتقال الطاقوي الجاري إنجازه بنحو 3000 ميغاواط، وسيكون مفتاحا ونقطة تحوّل تاريخية غير مسبوقة في إنجاز رهان الانتقال الطاقوي السلس، وبما أنه يعتمد بالأساس على ضخّ الطاقة الخضراء في الشبكة الطاقوية، ويسهر على إنتاج طاقة نظيفة وبديلة من قبل 20 وحدة مركزية، فإنه سيكون حافزا للمستهلك من أجل ترشيد الاستهلاك بطريقة اقتصادية، ما يسمح بمكافحة التلوث في الهواء، وبما أن بصمة الكربون ستطبق بداية من 1 جانفي 2026، فإن منتجاتنا ستخضع لذلك بالتأكيد، وعلى هذا، ينبغي بذل الجهود لتقليل من الانبعاثات الغازية، على خلفية أن المصادر قد تكون مرتبطة بطلب إجبارية شهادة تتضمن حجم ما خلفته عملية إنتاج الطاقة من إنبعاث الكربون، وقد ينطبق هذا الشرط على الجزائر، فهو يعدّ مؤشرا مرتقيا في 2026.. وهذا ما يفرض علينا التحضير الجيد بخصوص الانتقال الطاقوي، ويمكن تقسيم هذا الانتقال على ثلاثة فروع، تتعلق بالنجاعة الطاقوية والإنارة العمومية وتزويد السكنات بالطاقة، ولقد أرست الوكالة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة نظاما، ووضعت برنامجا واعدا ومهما، دعمت فيه المكيف بنسبة 50 بالمائة حيث يوفر منتوجا عازلا في البنايات، وكذا استعمال "جي.بي.أل" في قطاع النقل، وجميع هذه الخيارات، تدرج ضمن محاور الانتقال الطاقوي.

الهيدروجين ثروة لا تبلى..

وقّعت الجزائر اتفاقيات ومذكرات مهمة مع شركات عالمية رائدة من أجل دراسة جدوى استغلال طاقات نظيفة وتصديرها نحو أوروبا بتصديرها الهيدروجين.. ماهي قراءتك لأبعاد هذه الخطوة الأولى من نوعها؟ باعتبار الهيدروجين الأخضر مادة كسائر المواد الطاقوية النظيفة، يجب التأكيد على



الحد من الانبعاثات الغازية، والجميع بفضاء "ناباك"، مجندون لمختلف التطلعات المشتركة، ويحرصون على ترسيخ العلاقات التجارية المتوازنة والقوية، فدنايباك" يقرب جميع بين جميع الفاعلين، ولقد أبرمت خلال التظاهرة العديد من الاتفاقيات في حدود المقاييس الدولية المتمثلة في احترام معايير البيئة الغازية والطبقات الأرضية، ذلك لأن الاحتباس الحراري واقع وحقيقة لا يمكن تجاهلها، ويتطلب ترشيد استهلاك الطاقة.

تبحث الجزائر عن أفق واسعة ومتنوعة لتطوير وتوسيع استثماراتها.. ما هي أهم السبل لبلوغ استقطاب المزيد من المستثمرين ورواد صناع الطاقة في العالم؟

الحضور النوعي في تظاهرة "ناباك"، يمثل مؤشرا إيجابيا يبعث على التفاؤل، تنصده مشاركة شركات أمريكية كبرى ذات صيت عالمي وتتمتع بخبرة طويلة، وفوق ذلك، تملك أحدث التقنيات والحلول المبتكرة المقلصة لكلفة إنجاز المزيد من مشاريع الطاقة، وهناك حضور متميز لكل من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وتركيا إلى جانب الصين وأستراليا بما لا يقل عن 450 عارض، وهناك المؤسسات الوطنية سوناطراك وسونلغاز وفروعهما، ما يمنح "ناباك" قيمة عالية جدا.. ولقد برزت أفق مشجعة وآمنة لإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ضمن قائمة متعددة من مشاريع الطاقة المتجددة، وأفضت إلى ضخ فرص جيدة سمحت بتوسيع شبكات التوزيع من أجل توفير كميات أكبر من الطاقة النظيفة، وتبقى الجزائر في الريادة

وسيصدر الفأض - كما أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون - إلى أسواق خارجية. لهذا كله، الجميع مدعوون للتحضير لهذا النوع من الطاقة، سواء تعلق الأمر بالجماعات المحلية أو المواطنين وإلى جانب مؤسسات محلية، لأن المتر المربع من الغاز المستهلك في الجزائر، تبلغ قيمته في الجزائر مضاعفة 50 مرة في السوق العالمية، بفعل ذلك فإن الانتقال الطاقوي، يتقاسمه الجميع وليس مجعسي سوناطراك وسونلغاز لوحدهما، لأنه يتوفر بالجزائر 13 مليون منزل، وفي الخماسي المقبل هذا العدد سيرتفع بفضل تزايد عدد السكنات وفق لبرنامج مشاريع جديدة، وكلها من المتوقع أن تستهلك 40 بالمائة من الإنتاج الوطني للطاقة.

احترام معايير البيئة.. أمر مكفول..

ماذا ينتظر من مؤتمر الطاقة والهيدروجين لدول البحر المتوسط وإفريقيا أن يفضي خلال هذه الطبعة أمام كثرة الطلب على الطاقة والدعوة إلى التعجيل بالتحوّل الطاقوي لخفض إنبعاثات الكربون؟

يعدّ "ناباك" حدثا رئيسيا سنويا يجتمع جميع المؤثرين والمهتمين بقطاع الطاقة من خبراء ومؤسسات ومستثمرين ومنتجين، ويعكس أهمية الجزائر على صعيد الخارطة الطاقوية العالمية، وبالنسبة لمنتجي ومهندسي الطاقة والاقتصاديين في محور الطاقة، ويهدف إلى إرساء أرضية لتقاسم هدف واحد يمثل هاجسا مشتركا، يتمثل في

أنه مشروع جديد واستراتيجي، منتظر تجسيده بشكل فعال في أفق عام 2030، ويوجد مخبر لمجمع سوناطراك، يعمل في إطار هذا الملف المستقبلي الضخم والواعد، إلى جانب عدم انقطاع باحثي محافظة الطاقة المتجددة عن البحث لإيجاد أفضل الطرق والأدوات والخطط، لأن الهيدروجين يمكن نقله مع نسبة 10 بالمائة من الغاز، ورئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، حث على تعبيد مسار هذا التحوّل بما يسمح باستغلال الطاقة الخضراء، واستعمال الهيدروجين الأخضر.. وأتوقع أن يكون مشروعا ضخما يضيخ الطاقة والثروة في أفق عام 2030 ويحافظ على دور الجزائر وموقعها في السوق العالمية، والحق أن الحديث عن هذا الموضوع جاء في الوقت المناسب، وانطلقت الدراسات بشكل مبكر، والندوات تتوالى، فالتأسيس لأرضيته يتجلى بداية من البحث وفتح النقاش مثلما تفعل مختلف دول العالم، خاصة وأن الطاقة الخضراء يمكن أن تكون مادة فعالة وتندفق بكثافة من أجل تصديرها.. كل القنوات متوقّرة.. أنابيب الغاز التي تشق البحر نحو أوروبا، وغيرها من الوسائل.. ولا يفوت أن الجزائر تتفرد بموقع استراتيجي، وليس يخفى أن مشروع خط الكهرباء الرابط بين الجزائر وأوروبا عبر تونس الشقيقة على مسافة 280 كلم، ليربط تونس بصقلية الإيطالية، ويسمح بتصدير 20 بالمائة من هذا المنتوج، علما أنه يتضمن 25 ميغاواط، ويعد مشروعا عملاقا، أما في أفق 2028 فإن الجزائر ستنتج 35 ألف ميغاواط، ومن المرتقب أن تسجل الجزائر فائضا في الإنتاج

زيارة تاريخية أولى من نوعها تؤسس لتعاون عميق

الجزائر - الهند

تضامن وصدقة وتوافق واحترام متبادل

الرئيسان تبون ومورمو يتباحثان التعاون الثنائي وآفاق تطويره



تؤد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الاثنين، بالعلاقات التاريخية التي تجمع بين الجزائر والهند، مؤكدا اتفاق الطرفين على الدفع بمجالات الاستثمار والتبادلات التجارية بينهما.

وفي تصريح صحفي مشترك مع نظيره رئيسة جمهورية الهند، السيدة درويدي مورمو، عقب المحادثات التي جمعت بينهما بمقر رئاسة الجمهورية، أكد رئيس الجمهورية أن الجزائر والهند تجمعهما «علاقات تاريخية مبنية على التضامن والصدقة والاحترام المتبادل».

ويعد أن أشار إلى أن الزيارة التي تقوم بها الرئيسة درويدي مورمو، تعدّ «الأولى من نوعها التي تستقبل فيها الجزائر رئيس جمهورية الهند»، أوضح رئيس الجمهورية أنه أجرى رفقة نظيره الهندية «مباحثات مكثفة» تم خلالها التطرق إلى «التعاون الثنائي وآفاق تطويره، إلى جانب قضايا إقليمية ودولية راهنة».

وأضاف قائلا: «اتفقنا على دفع مجالات الاستثمار والتبادلات التجارية بين الجزائر والهند وسوف يتم التركيز على التحضير للدورة المقبلة للجنة المشتركة للتعاون والتشاور السياسي وكذا لقاء رجال الأعمال بما يخدم جهود دعم العلاقات الثنائية».

وفيما يتعلق بالملفات الدولية، أكد رئيس الجمهورية بالقول: «سجلنا تطابقا في وجهات النظر واتفقنا على مواصلة الجهود من أجل السلم والاستقرار».

من جهتها، أكدت رئيسة جمهورية الهند، السيدة درويدي مورمو، أن الجزائر والهند عازمتان على رفع علاقاتهما الثنائية إلى مستوى عال جدا، مع التركيز على الاستثمار.

وقالت السيدة مورمو في ندوة صحفية مشتركة عقب المحادثات التي أجرتها مع رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بمقر رئاسة الجمهورية: «أعربت لرئيس الجمهورية عن دعم الهند المتواصل للجزائر، والتزمنا برفع علاقاتنا إلى مستوى عال جدا، مع التركيز على الاستثمار».

كما أكدت، أن «مندی رجال الأعمال سيسمح بتقييم مشاريعنا وتحديد عدة مبادرات لإعادة تفعيل تعاوننا الاقتصادي والتجاري».

في ذات السياق، ويعد أن وصفت زيارتها إلى الجزائر «بالمميزة للغاية»، هنأت السيدة مورمو رئيس الجمهورية بمناسبة إعادة انتخابه لعهدة ثانية، وأشدت برؤيته من أجل «جزائر جديدة»، كما ذكرت رئيسة الهند، بالتاريخ المشترك للبلدين في كفاهما ضد الاستعمار، مؤكدة أن هذا الكفاح سيبقى ملهما

لجهودنا لتحقيق الازدهار لشعبينا». وفي الختام، حيت السيدة مورمو، التزام رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بترقية التعاون على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.

وخلال افتتاح أشغال المنتدى الاقتصادي الجزائري-الهندي، بحضور رئيسة جمهورية الهند، السيدة درويدي مورمو، قال وزير التجارة وترقية الصادرات الطيب زيتوني، إن الجزائر «تطلع لأن تتوج اللقاءات والتفاعلات الثنائية بين المتعاملين ورجال الأعمال في البلدين بنتائج مثمرة تعكس إيجابا على التعاون الثنائي، لتضفي مزيدا من الدينامية على علاقات التعاون الاقتصادي والتجارة البينية».

وأضاف أن إشراف السيدة مورمو على هذا اللقاء الاقتصادي يترجم «الطموح الكبير» الذي تتقاسمه رئيسة الهند مع رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون «لإرساء معالم شراكة اقتصادية حقيقية واستراتيجية بين البلدين، منوها بانضمام الاتحاد الإفريقي إلى مجموعة العشرين في ظل الرئاسة الهندية لهذا التجمع الدولي الهام. وفي تطرقه إلى العلاقات التجارية بين البلدين،

بإشراف من وزارة اقتصاد المعرفة ووزارة الصيد البحري

توقيع اتفاقيتي تعاون لمرافقة إنشاء "كلوستر" الجزائرية

ياسين وليد، والمفتش العام لوزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية، فريد حرودي، على هامش انعقاد المؤتمر الجزائري للاقتصاد الأزرق.

وتنص الاتفاقيتان -بحسب السيد حريري- على «توفير فرص للفاعلين الجزائريين في مجال الاقتصاد الأزرق من خلال التعاون الدولي، وتبادل الخبرات بين الدول الثلاث، ودعم الابتكار بينها، وهو ما سيكفل بمشاريع مشتركة في الأشهر القليلة القادمة».

من جهته، أكد السيد قاسم، أن الاتفاقيتين تأتيا ضمن مسمى لإنشاء مجموعات مهنية بحرية في كل دول شمال إفريقيا، ومن ثم استحداث تنظيم يشمل كل

تم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، توقيع اتفاقيتي تعاون جزائري-تونسي وجزائري-يوناني، بهدف مرافقة إنشاء مجموعة مهنية (كلوستر) بحرية جزائرية، تسمح بتطوير الخبرات الوطنية في مجال الاقتصاد الأزرق.

ووقع على الاتفاقيتين المدير العام لحاضنة الأعمال «لينكوباتور» (Leancubator) عبد الفتاح حريري، مع كل من رئيس المجموعة المهنية البحرية التونسية، عز الدين قاسم، ومدير مركز الامتياز البحري اليوناني، غريغوري يوفانوف، وهذا تحت إشراف وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة،

تصفيات كأس إفريقيا للأمم 2025

"المحاربون" يؤكدون علو كعبهم ويحسمون تأشيرة "الكان"

من جهة ثانية. وكان الناخب الوطني فلاديمير بتكوفيتش قد قام ببعض التغييرات على التشكيلة الأساسية مقارنة بلقاء الذهاب، حيث أقحم كل من بوداوي، عمور، بن زية وغويري في مكان زرقان، محرز، بن رحمة وبنجاح على التوالي.

وعقب هذا الانتصار الرابع على التوالي، رفع المنتخب الوطني رصيده في ريادة الترتيب العام للمجموعة الخامسة إلى 12 نقطة، متقدما على منتخب غينيا الاستوائية (7 نقاط) وطوغو في المركز الثالث بنقطتين، فيما تأتي ليبيريا في المركز الأخير

حسم المنتخب الوطني الجزائري لكرة القدم، تأشيرة تأهله لنهائيات كأس إفريقيا للأمم 2025، عقب فوزه أمام مضيفه الطوغولي بنتيجة 1-0 (الشوط الأول: 0-1)، مساء الاثنين بملعب كفي بالعاصمة لومي لحساب الجولة الرابعة عن المجموعة الخامسة من التصفيات.

دخل أصحاب الضيافة اللقاء بنية الفوز والإبقاء على حظوظ التأهل لنهائيات كان 2025 من جهة، والتأثر من النتيجة الثقيلة التي تعرضوا لها في لقاء الذهاب الذي جرى بعنابة 1-5 يوم الخميس الفارط،

تصريحات الأسبوع:

رئيس مجلس الأمة صالح فوجيل:

نعتز بصوت الجزائر الصادح في مجلس الأمن الدولي

«نعتز بصوت الجزائر الصادح في مجلس الأمن الدولي، وبدعم الأشقاء العرب لمعاركها الدبلوماسية التي تخوضها بتوجيه وإشراف من رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، على كل الجبهات، من أجل وضع حد لتنامي الجرائم الصهيونية في الشرق الأوسط ودفع المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه حماية الشعوب وحفظ الحدود وتسليط العقوبات المناسبة على هذا الكيان المارق».



رئيس المجلس الشعبي الوطني إبراهيم بوغالي:

لا بد من الالتفات إلى بؤرنزاع أخرى كالسودان وليبيا والساحل

«لا بد من الالتفات إلى بؤرنزاع أخرى لا يوليهما الاتحاد الكثير من الاهتمام، على غرار السودان وليبيا والساحل، ولا بد من تحديد الأولويات فيما يخص القضايا التي تتطلب تحركا عاجلا من برلماننا العالم، على غرار قضية استتباب السلم وتغليب لغة الحوار وكذا مسألة التغير المناخي التي أضرت بكثير من الدول».



افتتح الطبعة الـ12 لـ«ناباك 2024».. عرقاب:

سوناطراك ملتزمة بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة

الجزائر تخطط لتنفيذ استثمارات كبيرة في قطاع الطاقة

مستمر (HVDC)، يربط الجزائر بإيطاليا، سيلعب أيضا «دورا حاسما» في تسريع التحول في مجال الطاقة النظيفة، مع دعم التنمية المحلية والإقليمية.

كما اعتبر أن خط أنابيب الغاز عبر الصحراء «TSGP»، الذي يربط نيجيريا بأوروبا عبر الجزائر والنيجر، يعتبر من المشاريع الاستراتيجية الهامة، لما له من آثار اجتماعية واقتصادية لدول العبور والذي سوف يسمح إضافة إلى التنمية المحلية، بتحسين أمن الطاقة بين الشمال والجنوب، مؤكدا أن هذا المشروع يشهد «تقدما بارزا» في الأشغال وسوف يتم إنجازه في الوقت المحدد.

كما أشار أن مجمع سوناطراك يلتزم بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وخفض الحجم الإجمالي للغاز المحترق إلى أقل من 1 بالمائة بحلول عام 2030، بالإضافة إلى الانضمام إلى عدة مبادرات مثل مبادرة التخلص من الحرق الروتيني بحلول عام 2030 وهدف الوصول إلى «صفر غاز الميثان» للحد من انبعاثات غاز الميثان المرتبطة بعملياتها.

للإشارة، تم بالمناسبة إبرام مذكرة تفاهم بين مجموعتي سوناطراك وسونلغاز الجزائريتين وشركتي «في أن جي» الألمانية و«سنام» و«سي كوريدر» الإيطالية و«فريوند غرين هيدروجين» النمساوية تخص الهيدروجين الأخضر.

وتتعلق مذكرة التفاهم، بإنجاز مشترك للدراسات الضرورية لتقييم جدوى ومردودية مشروع متكامل لإنتاج الهيدروجين الأخضر بالجزائر قصد تزويد السوق الأوروبية عبر محور «ساوت 2 كوريدر».

أكد وزير الطاقة والمناجم، محمد عرقاب، خلال كلمته في افتتاح الطبعة الـ12 لعرض ومؤتمر إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط للطاقة والهيدروجين «ناباك 2024»، أن الجزائر تخطط لتنفيذ استثمارات كبيرة، في قطاع الطاقة خلال الفترة 2024-2028، تشمل خصوصا تعزيز طاقات الإنتاج وتحويل المحروقات.

وأوضح الوزير، أن «الجزائر تخطط إلى تنفيذ استثمارات كبيرة في قطاع الطاقة خلال الفترة 2024-2028، تشمل خاصة مشاريع تعزيز طاقات الإنتاج وتحويل المحروقات، الذي يتطلب دعم تكنولوجي وفني وفقا لمختلف الشراكات والصيغ التعاقدية من خلال قانون المحروقات، الذي يسمح بما يتضمنه من امتيازات وتحفيزات هامة، باستقطاب المتعاملين الدوليين للاستثمار في القطاع».

وأكد أن «الجزائر تهدف إلى أن تصبح مركزا رئيسيا للطاقة على المستوى الإقليمي ومفترقا طرق لتبادل الطاقة بفضل العديد من المشاريع العملاقة الطموحة، على غرار المشروع الضخم لربط شبكة كهرباء الجنوب الكبير بالشبكة الشمالية باستثمار يتجاوز 3 مليار دولار، حيث ستعمل هذه الشبكة على تعزيز إمدادات الكهرباء المحلية وفتح آفاق التصدير إلى أوروبا مع إنشاء طرق جديدة لتزويد البلدان المجاورة والمرور إلى أعماق إفريقيا».

وذكر أن المشروع المدمج «ميدلينك» والمتمثل في إنجاز حوالي 5000 ميغاوات من الطاقة المتجددة مع إنجاز شبكة نقل عبر خط بحري بقدرة 2000 ميغاوات توتر عالي

أشار زيتوني إلى أنها شهدت «ارتقاعا ملحوظا مباشرة بعد انتهاء الأزمة الصحية التي شهدتها العالم، ليفوق حجم المبادلات 1.9 مليار دولار».

وتعد الهند تاسع شريك للجزائر إذ بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين خلال الأشهر السبع الأولى للسنة الجارية نحو 1.4 مليار دولار، بحسب الوزير.

وصدّرت الجزائر نحو الهند خلال نفس الفترة 780 مليون دولار، فيما بلغت الواردات الجزائرية من الهند 610 مليون دولار، وهي أرقام «لا تعكس بتاتا حجم القدرات التي يزرخ بها البلدان»، يتأسف زيتوني.

للإشارة، فقد وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري رئيسة جمهورية الهند دكتوراه فخرية منحها إياها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، نظير جهودها في خدمة العلم والمعرفة، وذلك بحضور مستشارين لرئيس الجمهورية وأعضاء من الحكومة والأسرة الجامعية، وذلك خلال زيارتها إلى القطب العلمي والتكنولوجي «الشهيد عبد الحفيظ إحدادن» بسبدي عبد الله.

بن جامع يرافع لوقف إطلاق النار:

الكيان الصهيوني يقتل الفلسطينيين في القطاع ببطء

تجويهم من خلال كثيف الحصار وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية».

وارتفعت الثلاثاء، حصيلة ضحايا العدوان الصهيوني المتواصل على قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر الماضي، إلى 42344 شهيدا و 99013 مصابا، أغلبهم من الأطفال والنساء.

للإشارة، دعت الجزائر الثلاثاء المنصرم، إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن حول الوضع في قطاع غزة، وعقد هذا الاجتماع، أمس الأربعاء، على الساعة العاشرة صباحا بتوقيت نيويورك (الثالثة مساء بتوقيت الجزائر) بمقر مجلس الأمن للأمم المتحدة بنيويورك.

رافع ممثل الجزائر الدائم لدى الأمم المتحدة عمار بن جامع، الخميس الماضي، من أجل وقف فوري لإطلاق النار في كل من غزة ولبنان، مشيرا إلى ضرورة تطبيق القرار 1701 الصادر عن مجلس الأمن.

كما ذكر بن جامع خلال جلسة إحاطة بمجلس الأمن الدولي حول «الوضع في الشرق الأوسط- بما في ذلك قضية فلسطين»، أن قرارات مجلس الأمن تحظر صراحة استعمال التجويع كسلاح حرب. وندد بكون «الكيان الصهيوني يعمل على قتل الفلسطينيين في القطاع ببطء، عبر

الجزائر تحيي اليوم العالمي للتغذية بمكاسب اقتصادية وفق رؤية الرئيس تبون

الأمن الغذائي.. التزام يتجسد في الميدان..

أحييت الجزائر أمس، اليوم العالمي للتغذية المصادف لـ16 أكتوبر من كل عام، وهي تحقق تقدما سريعا في الاتجاه نحو تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، بفضل السياسة الرشيدة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون الذي جعل من الفلاحة خيارا استراتيجيا ورهانا مستقبليا، لتحقيق الاستقلال الغذائي بيقين، مثلما ذكر في أحد تصريحاته، وهو هدف يتحقق تدريجيا، خاصة مع ما تمتلكه الجزائر من إمكانات عالية ومؤهلات كبيرة، قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي

• تقدم سريع لمشروع تحقيق الاستقلال الغذائي • تدابير استباقية تعزز الإنتاجية وتضمن استدامة الموارد

عضو اتحاد المهندسين الزراعيين عبد المجيد صغيري لـ"الشعب"

الجزائر المنتصرة.. أمانة في قوتها حافظة لمقدراتها

هيكلية المستثمرين والفلاحين في تعاونيات فلاحة تختص بالإنتاج

وعدد صغيري مزايا التوجه إلى الاستثمار الخارجي، كالشراكة الجزائرية-القطرية في ولاية أدرار، والشراكة مع إيطاليا في ولاية تيميمون، وشراكة أخرى مع تركيا والهند، وقال: "هذه الشراكات ستساهم في نقل التكنولوجيا، وفي تكوين إطارات بالمجال الفلاحي بالتقنيات الحديثة، خاصة تقنيات الذكاء الاصطناعي والزراعة الدقيقة التي تنتهجها كثير من الدول، وحققنا مردودا كبيرا ونتائج مبهره، وبالتالي - يقول المتحدث - نقل التكنولوجيا ورسكلة الأطارات الجزائرية، وحتى المستثمرين الفلاحين، ومنح المستثمر أسباب اكتساب الكفاءة التي تمكنه من رفع المردود إلى نسب عالية".

وتساهم هذه الشراكات في تشجيع الاستثمارات في شعب فلاحة مطلوبة بكثرة، كشعبة الحليب، الأعلاف، الصناعة التحويلية، إنتاج مسحوق الحليب، الزيوت، وهذا مهم جدا - يؤكد المتحدث - ويتيح تغطية الاحتياجات الوطنية في بداية الأمر بنسبة 50 بالمائة. ولم يستبعد صغيري تحقيق هدف رفع قدرات التخزين الوطنية، وتوسيع شبكات التخزين، عن طريق إنجاز عدد معتبر من الصوامع والمخازن الخاصة بتخزين الحبوب لتكون مواكبة للتطورات والمردود المنتظر، وقال: "يبلغ 9 مليون طن ممكن تحقيقه قبل 2030 بالنظر إلى الجهود المبذولة والإمكانات المتوفرة".

وأكد عضو اتحاد المهندسين الزراعيين، أن توفير المواد الغذائية المنتجة محليا بنسبة 100 بالمائة للمستهلك الجزائري، يمكن تحقيقه بفضل تضامير كل الجهود وهيكلية المستثمرين والفلاحين، في تعاونيات فلاحة تهتم بالإنتاج فقط، مع وجود سلسلة تسويق مباشرة إلى المستهلك، خاصة وأنها حققنا الاكتفاء الذاتي في بعض الزراعات الاستراتيجية، لكن كثرة الوسطاء كان لهم تأثيرهم على الوفرة والأسعار، لهذا نحتاج إلى تنظيم السوق، وهيكلية الفلاح أو المستثمر الفلاحي في أقرب الأجل، حتى يهتم كل طرف بمجاله، وتتحقق نهضة القطاع الفلاحي في أقرب الأجل.

وأشار صغيري إلى مجموعة من الاقتراحات رفعتها اتحاد المهندسين الزراعيين إلى رئيس الجمهورية، لإدماج المهندس الزراعي المختص في الاستثمار وتسهيل عملية حصوله على العقار الفلاحي للاستثمار بالتقنيات الحديثة، بما أنه متخصص في مجال الفلاحة.

ومن بين القرارات المتخذة في 2024 لصالح القطاع الفلاحي التي وصفها صغيري بـ"المهمة" إعادة هيكلة الاستثمارات أو المزارع النموذجية وجعلها وحدات إنتاجية فلاحة مختصة، محصيا وجود أكثر من 174 مزرعة نموذجية، تم هيكلتها لضمان استمرارية الإنتاج وتحسين المردود، وكذلك إنشاء بنك البذور للحفاظ على الموروث الفلاحي للجزائر.

وقال: "ما يثلج الصدر أن الجزائر لم تعد تستورد البذور من الخارج، خاصة بذور الحبوب، بالنظر إلى تحقيقنا الاكتفاء الذاتي في هذا النوع من البذور بفضل الجهود المبذولة". كذلك توفير بذور البطاطا، والعمل على توفير البقوليات الجافة، وبذور الزراعات الزيتية وكذلك الطماطم الصناعية وأشار محدثنا إلى أن الرهان المستقبلي سيكون حول البذور، والجزائر تستطيع رفع هذا الرهان بالنظر إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها.

في أفق 2025-2027، ولقد حظيت الشعب الاستراتيجية والمواد الأكثر استهلاكا كالحبوب والذرة والزيوت والسكر والبقوليات بدعم غير مسبوق من أجل تحقيق الغاية النبيلة، وقطعت الجزائر أشواطا معتبرة في توطير مشاريع كبرى

أكد عضو المكتب التنفيذي لاتحاد المهندسين الزراعيين، عبد المجيد صغيري، أن الجزائر تشهد في السنوات الأخيرة، تركيزا غير مسبوق على قطاع الفلاحة ولحده من التبعية للأسواق الدولية وضمان الأمن الغذائي للبلاد، معتبرا الفلاحة "قطاعا استراتيجيا وسياديا" مثلما وصفه رئيس الجمهورية.

وثنم صغيري، في تصريح لـ"الشعب"، الجهود التي تبذلها السلطات العمومية لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وقال "إنه هدف لا رجعة فيه"، مشيرا إلى سن عدة إجراءات وقوانين تصب في هذا الاتجاه، بينها استحداث الديوان الوطني للزراعة الصحراوية ليمسح بالحصول على أراض شاسعة لمستثمرين وفق أجندة محددة ودفتر شروط متعارف عليه، إضافة إلى وضع خارطة أو مخطط زراعي محدد، ولقد ساهم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية المستحدث - يقول محدثنا - في حصول كثير من المستثمرين على أراض فلاحة بمساحات معتبرة للاستثمار في القطاع الفلاحي، موضعا أن هذه الجهود كلها تضمن تطهير العقار الفلاحي، وتوسيع المساحات المزروعة، خاصة وأن الهدف المسطر على مستوى الجنوب يقدر بأكثر من نصف مليون هكتار، وهو قرار سيادي وشجاع يسمح برفع الإنتاج والمردودية.

وذكر صغيري أن السلطات العمومية حددت، لهذا العام، هدف تحقيق الأمن الغذائي في القمح الصلب، وهو ما يتحقق للذرة والشعير عام 2026، وقد تم تخصيص مساحة زراعة القمح الصلب على أن يكون مردود الهكتار بـ30 قنطار في الهكتار، ما يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب العام المقبل.. "هذه أهداف دقيقة تم توفير ما تقتضي من إمكانيات" يقول صغيري.

وعدد صغيري مجموعة من عوامل الإنتاج التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف، منها توفير المياه، البذور والمدخلات في وقتها وبالتنوع والأصناف المرجوة والمطلوبة، توسيع استخدام المكننة الحديثة، وأشار - في السياق - إلى صدور مرسوم تنفيذي يسمح بجمركة واستيراد العائد الفلاحي الأقل من سبع سنوات، حتى يتم الرفع من الإنتاجية والمردود.

وأوضح محدثنا أن استعمال العتاد المختص سيسمح باستغلال أمثل للأرض، وربح الوقت وخفض التكاليف ورفع المردود، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات التحفيزية بحاجة إلى دعم أكبر بالجنوب، والهضاب العليا المعروفة بزراعة الحبوب، خاصة في المحيطات المسقية حتى يكون هناك تكاملا بين كل المناطق.

ويرى المهندس الزراعي، صغيري، أن تشجيع الزراعات الاستراتيجية كالحبوب والذرة، الزراعات التحويلية الزيتية، سيسمح ببلوغ الاكتفاء الذاتي في ظرف زمني وجيز، قد لا يتجاوز عام 2030، لأن الإمكانيات متوفرة والإرادة السياسية موجودة - يقول صغيري - إضافة إلى توفر المعرفة التقنية، حيث تجند المهندسون الزراعيون ومختلف الكفاءات العلمية في الميدان، وكذا اليد العاملة التي تكونت وفق سياسة منتهجة من قبل وزارة التنمية الريفية بمرافقة الشركاء الاجتماعيين ومن بينهم اتحاد المهندسين الزراعيين.

وعدد صغيري مزايا التوجه إلى الاستثمار الخارجي، كالشراكة الجزائرية-القطرية في ولاية أدرار، والشراكة مع إيطاليا في ولاية تيميمون، وشراكة أخرى مع تركيا والهند، وقال: "هذه الشراكات ستساهم في نقل التكنولوجيا، وفي تكوين إطارات بالمجال الفلاحي بالتقنيات الحديثة، خاصة تقنيات الذكاء الاصطناعي والزراعة الدقيقة التي تنتهجها كثير من الدول، وحققنا مردودا كبيرا ونتائج مبهره، وبالتالي - يقول المتحدث - نقل التكنولوجيا ورسكلة الأطارات الجزائرية، وحتى المستثمرين الفلاحين، ومنح المستثمر أسباب اكتساب الكفاءة التي تمكنه من رفع المردود إلى نسب عالية".

وتساهم هذه الشراكات في تشجيع الاستثمارات في شعب فلاحة مطلوبة بكثرة، كشعبة الحليب، الأعلاف، الصناعة التحويلية، إنتاج مسحوق الحليب، الزيوت، وهذا مهم جدا - يؤكد المتحدث - ويتيح تغطية الاحتياجات الوطنية في بداية الأمر بنسبة 50 بالمائة. ولم يستبعد صغيري تحقيق هدف رفع قدرات التخزين الوطنية، وتوسيع شبكات التخزين، عن طريق إنجاز عدد معتبر من الصوامع والمخازن الخاصة بتخزين الحبوب لتكون مواكبة للتطورات والمردود المنتظر، وقال: "يبلغ 9 مليون طن ممكن تحقيقه قبل 2030 بالنظر إلى الجهود المبذولة والإمكانات المتوفرة".

وأشار صغيري إلى مجموعة من الاقتراحات رفعتها اتحاد المهندسين الزراعيين إلى رئيس الجمهورية، لإدماج المهندس الزراعي المختص في الاستثمار وتسهيل عملية حصوله على العقار الفلاحي للاستثمار بالتقنيات الحديثة، بما أنه متخصص في مجال الفلاحة.

مع تقلبات الأسواق العالمية وتهديدات التغيرات المناخية

هذه مقاربة تنويع سلة غذاء الجزائريين..

الإنتاج الوطني يغطي الاحتياجات الغذائية بنسبة 75 بالمائة

اعتمدت الجزائر مقاربة تشاركية متعددة القطاعات لتعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، وسط تقلبات تشهد الأسواق العالمية منذ جائحة كورونا، ويتوقع أن تزداد حدة التقلبات في السنوات القادمة، بسبب تغير المناخ والصراعات الجيوسياسية التي أثرت على البلدان المصدرة والمستوردة من حيث توفير المدخلات الضرورية للإنتاج الزراعي والمواد الغذائية الأساسية خاصة الحبوب.



السلطات العليا للبلاد لدعم الفلاحين، عن طريق عدة آليات وبرامج، منها القروض الميسرة، العقار، الموارد المائية ومنح دعم الإنتاج والتخزين المحاصيل والتحويل. ولقد أقر رئيس الجمهورية عدة تحفيزات للفلاحين خاصة منتجي الحبوب والبقول الجافة لتشجيع الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي للبلاد بسواعد محلية، حيث تمت إعادة النظر في سعر شراء البقول الجافة من الفلاحين ورفعها إلى 20 ألف دينار للقنطار بدل 15 ألف دينار للقنطار، كما تم - في وقت سابق - رفع سعر شراء القمح والشعير إلى 6000 دينار جزائري للقنطار بالنسبة للقمح الصلب، و5000 دينار للقنطار من القمح اللين، و3400 دينار للقنطار من الشعير.

الجزائر الغنية بالموارد الطبيعية والبشرية وذات أقاليم مناخية مختلفة وأنماط وأنظمة إنتاجية متعددة، فتحت الباب على مصراعيه للاستثمارات الكبرى في البنى التحتية من طرق، وسكك حديدية، وصوامع التخزين، ومنشآت التبريد، وإنتاج الأسمدة، لتحسين أداء النظم الزراعية وضمان استدامتها، وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات العالمية.

وفي هذا الصدد، تم إطلاق برنامج واسع لرفع طاقات تخزين الحبوب إلى 9 مليون طن، بهدف تكوين مخزون استراتيجي آمنة، وضبط طويل المدى، من أجل تغطية الاحتياجات الوطنية من القمح الصلب واللين، يشمل بناء 350 مركزا جواريا للتخزين، و30 صومعة استراتيجية جديدة، و16 صومعة معدنية، موزعة عبر 52 ولاية.

السياسة الجزائرية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي الذي يشكل واحدا من المحاور الرئيسية في برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مكنة، في السنوات الأربع الأخيرة، من تحقيق "الاستقرار الغذائي" وفق مختصين، كما صنفت تقارير أممية الجزائر ضمن البلدان المتقدمة التي تقل فيها نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية عن 2.5 بالمائة من العدد الإجمالي للسكان، وتساهم الجزائر كعضو في المنظومة الدولية بقدر هام في محاربة كافة أشكال الفقر وسوء التغذية من خلال السياسات الفلاحية والريفية التي تنتهجها، حرصا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030.

السلطات لترقية الاستثمار الفلاحي المحلي والأجنبي، عن طريق استصلاح مئات الآلاف من الهكتارات بولايات الجنوب، بهدف إنشاء أقطاب متكاملة متخصصة في إنتاج المنتجات الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب والبذور الزيتية ومحاصيل السكر والبقوليات الغذائية والحليب والبذور)، مع ضمان الاستخدام الرشيد لموردي التربة والمياه.

وكرس قانون الاستثمار الصادر عام 2022، مبدأ رابع-رابع، مع تحديد القواعد التي تحكم الاستثمارات وحقوق والتزامات المستثمرين. وإضافة إلى المشاريع المجسدة من طرف متعاملين وطنيين وخصوص وعموميين، تم في أثناء العام الجاري، إبرام اتفاقية شراكة مع الشركة القطرية "بلدنا" لإنشاء قطب متكامل لإنتاج مسحوق الحليب تتجاوز قيمته 3.5 مليار دولار، يمكن من توفير 50 بالمائة من الاحتياجات الوطنية من مسحوق الحليب محلي الإنتاج، وأخرى مع الشريك الإيطالي "BF SPA" لإنشاء قطب لإنتاج الحبوب (القمح الصلب) والبقوليات، وهو ما يسمح بالاستفادة من التجربة والتكنولوجيا الأجنبية من أجل تحسين المردود في مجال الزراعات الاستراتيجية.

وتبدي عدة دول أخرى منها الصين، السعودية والهند، اهتماما بالاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر، ستتوج قريبا بتوقيع اتفاقيات شراكة تخدم المصالح المشتركة.

وتشمل استراتيجية تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر أيضا برنامجا لتشجيع الزراعة العائلية التي تتميز بالتنوع البيولوجي وخبرة الفلاحين والمربين والنساء الريفيات، لا سيما من خلال التثمين عن طريق علامات الجودة مثل علامة البيانات الجغرافية (IG) وعلامة المنشأ (AO) وعلامة الجودة الزراعية.. كل هذه البرامج التنموية تدرج في إطار التكيف مع تغير المناخ ومكافحة التصحر والانجراف.

وتشمل استراتيجية تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر أيضا برنامجا لتشجيع الزراعة العائلية التي تتميز بالتنوع البيولوجي وخبرة الفلاحين والمربين والنساء الريفيات، لا سيما من خلال التثمين عن طريق علامات الجودة مثل علامة البيانات الجغرافية (IG) وعلامة المنشأ (AO) وعلامة الجودة الزراعية.. كل هذه البرامج التنموية تدرج في إطار التكيف مع تغير المناخ ومكافحة التصحر والانجراف.

وتشمل استراتيجية تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر أيضا برنامجا لتشجيع الزراعة العائلية التي تتميز بالتنوع البيولوجي وخبرة الفلاحين والمربين والنساء الريفيات، لا سيما من خلال التثمين عن طريق علامات الجودة مثل علامة البيانات الجغرافية (IG) وعلامة المنشأ (AO) وعلامة الجودة الزراعية.. كل هذه البرامج التنموية تدرج في إطار التكيف مع تغير المناخ ومكافحة التصحر والانجراف.

وتشمل استراتيجية تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر أيضا برنامجا لتشجيع الزراعة العائلية التي تتميز بالتنوع البيولوجي وخبرة الفلاحين والمربين والنساء الريفيات، لا سيما من خلال التثمين عن طريق علامات الجودة مثل علامة البيانات الجغرافية (IG) وعلامة المنشأ (AO) وعلامة الجودة الزراعية.. كل هذه البرامج التنموية تدرج في إطار التكيف مع تغير المناخ ومكافحة التصحر والانجراف.

زهراء ب.

تعاقب هذه الأزمات، دفع الجزائر، منذ تولي رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى وضع رؤية محكمة لتحسين قدرة البلاد على الصمود، وإيجاد حلول مبتكرة لتأمين غذاء الجزائريين، تركزت على العلوم والتكنولوجيا، وكذا تثمين المعارف، لذلك اعتمدت الجزائر - بتوجيهات من الرئيس تبون - مقاربة تشاركية متعددة القطاعات لتعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030.

تشمل استراتيجية الجزائر لتعزيز الأمن الغذائي تجسيد المخطط الوطني لتنمية الزراعات الاستراتيجية الحبوب والبقول والبذور الزيتية ومحاصيل السكر والحليب، بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتلبية الاحتياجات الوطنية، إضافة إلى تقليص الواردات ورفع نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات خارج المحروقات، وتعزيز قدرات تخزين الحبوب.

وحدد رئيس الجمهورية، بالنسبة لشعبة الحبوب، لبلوغ هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب عام 2025، ومن الشعير والذرة الحبيبة عام 2026، وذلك من خلال توسيع المساحات المخصصة لزراعة الذرة الحبية وعباد الشمس والبقوليات انطلاقا من الموسم الفلاحي الحالي.

وتتفيدا للالتزامات الرئيس، تم توقيع عقود التزام مضاعفة من طرف الفاعلين المحليين مع الإدارة المركزية للقطاع، تم بموجبها تخصيص مساحة إجمالية مقدرة بـ3.069 مليون هكتار منها 1.643 مليون هكتار لزراعة القمح الصلب و1.17 مليون هكتار لزراعة الشعير وباقي المساحة ستخصص لإنتاج القمح اللين، كما تم توفير 4.2 مليون قنطار من البذور المعتمدة وزعت لأول مرة بحسب خصوصيات كل ولاية وطبيعة أراضيها الفلاحية، وأكثر من 3.5 مليون قنطار من الأسمدة.

وتسعى وزارة الفلاحة، في الموسم الجديد إلى إنتاج 1.645 مليون طن من القمح الصلب، تنفيذًا لتوجيهات رئيس الجمهورية وتحقيقًا لالتزامه بتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة، وعدم اللجوء لاستيرادها ابتداء من 2025.

ولتجسيد هذه الأهداف ميدانيا، نظمت أربع ورشات عمل لدراسة مواضيع أساسية تتعلق بإنجاح حملة الحراثة والبذر لموسم 2024-2025، خصصت الأولى للتسمويل والتأمين، والثانية لتجنيد البذور والأسمدة، والثالثة للدعم التقني، والرابعة للسقي، شارك فيها كل الفاعلين المعنيين والخبراء، وسمحت مخرجات هذه الورشات بوضع ورقة طريق عملياتية تهدف إلى تجنيد كل الوسائل المادية والبشرية ورفع كل العراقيل لإنجاح الموسم الفلاحي الجديد.

ترقية الاستثمار المحلي والأجنبي

اتجهت الجزائر منذ تولي الرئيس تبون سدة الحكم، إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية المنتجة لرفع قدرات الإنتاج والإنتاجية للشعب الفلاحة الأكثر استهلاكًا، وقد وضعت في هذا الصدد سياسة

الباحث في مجال الأمن الغذائي.. رشيد عنان لـ "الشعب":

الإنجازات تعكس صرامة قرار تعزيز سيادة الغذاء

■ الرؤية الاستراتيجية للرئيس تبون تتحقق ميدانياً.. الإرادة متوفرة.. الموارد كافية والعمل جاد..



يعتبر الأمن الغذائي أحد المحاور الرئيسية للأمن القومي في الجزائر، حيث شهد تطورا ملحوظا منذ تولي الرئيس عبد المجيد تبون سدة الحكم، في ظل أزمات عالمية عاصفة، أرخت بظلالها على اقتصاديات الدول..

الاستراتيجي.

أم الخير سلاطني

ولقد وضع الرئيس عبد المجيد تبون ملف الأمن الغذائي على رأس أولويات برنامجه، وركز على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز القدرات المحلية في الإنتاج الزراعي والصيد البحري، وشمل ذلك - بحسب الدكتور عنان رشيد - إصلاحات هيكلية عميقة، مثل رقمته نظام منح الأراضي، ودعم الفلاحين، وتطوير الشراكات الدولية في المجال الزراعي، وأوضح أن هذه الجهود انعكست على مساهمة قطاعي الفلاحة والصيد البحري في الاقتصاد الوطني، حيث شهدت ارتفاعا يمثل خطوة غير مسبوقة إلى تحقيق السيادة الغذائية المستدامة.

رؤية استراتيجية..

ويرى الباحث عنان رشيد، أن الأمن الغذائي يمثل ركيزة من الركائز الأساسية لضمان استقرار البلاد وتحقيق تنمية مستدامة، خاصة في ظل التحوّلات العالمية الأخيرة والأزمات المتلاحقة، ما اقتضى وضع رؤية استراتيجية طموحة أطلقها الرئيس عبد المجيد تبون، شملت تفعيل برامج جديدة تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي، تحديث البنية التحتية، واستغلال الفرص الاستثمارية الدولية.

وعدد الدكتور عنان أبرز الإنجازات التي حققتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة على صعيد الأمن الغذائي، ودور هذه السياسات في بناء مستقبل غذائي مستدام وآمن، لافتا إلى التطورات الملموسة التي شهدتها الجزائر في المجال بالاستناد إلى رؤية استراتيجية شاملة، كانت بدايتها من إعداد الكتاب الأبيض للأمن الغذائي الذي يمثل مرجعا شاملا للسياسات العمومية في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وقد تم إعداده بمشاركة خبراء جزائريين دوليين عام 2020، في خطوة محورية نحو تحديد الأولويات الوطنية وتعزيز البحث والابتكار في هذا المجال، زيادة إلى إعادة هيكلة قطاع الفلاحة والصيد البحري وفصلهما، ليصبح الثاني قطاعا مستقلا، ما ساهم في تعزيز تربية المائيات وإطلاق مشاريع جديدة تهدف إلى رفع إنتاج الثروة السمكية وتطوير هذا القطاع

إجراءات جادة وجريئة

وتحدث الدكتور عنان عن إصلاح نظام منح الأراضي الفلاحية ورقمته، كواحد من الإنجازات المحققة، من خلال توفير آلاف الهكتارات للاستثمار الفلاحي في الجنوب الجزائري، وإلغاء الامتيازات غير المستغلة، إلى جانب إنشاء "ديوان تطوير الزراعات الصناعية في الأراضي الصحراوية" الذي يوفر شبكاً وحيداً لتسهيل العمليات الإدارية وتقييم ملفات المرشحين، دون أن يغفل استمرار الإنتاج الفلاحي على الرغم من تداعيات الجائحة الصحية العالمية، حيث حافظت الجزائر على استقرار الإنتاج الزراعي وسلاسل الإمداد، بفضل التدابير المبكرة التي اتخذتها الدولة لضمان استمرارية الأنشطة الفلاحية وتوفير المنتجات الأساسية في الأسواق.

ويقول الباحث إن "الجزائر اتخذت إجراءات جادة وجريئة، تشجع على استمرار العطاء في القطاع الفلاحي، بتعويض خسائر الفلاحين والصيادين المتضررين من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الحرائق والفيضانات وسوء الأحوال الجوية، ما ساهم في استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئات، فضلا عن توجيهها إلى تعزيز القدرات التخزينية وتطوير البنية التحتية، بإطلاق مشاريع كبرى لتعزيز قدرات تخزين الحبوب واسترجاع المزارع النموذجية، بالإضافة إلى إعادة إحياء مشروع "السد الأخضر" لتحسين استدامة الموارد المائية والزراعية."

تحقق التزام تعزيز سيادة الغذاء

وقال الدكتور عنان إن الإنجازات المحققة بين 2020-2024، تعكس التزام الجزائر بتحقيق الأمن الغذائي الوطني وتعزيز سيادتها الغذائية، من خلال خطوات عملية وشراكات دولية تهدف إلى بناء مستقبل مستدام ومزدهر، على غرار مضي الجزائر نحو توسيع التعاون الدولي في الزراعة، بإطلاق شراكات استراتيجية مع دول مثل قطر وإيطاليا لتعزيز الإنتاج الزراعي، بما في ذلك

مشاريع إنتاج الحليب والحبوب، ما يدعم الأمن الغذائي المحلي ويخفف من الاعتماد على الاستيراد، كما شهدت الجزائر زيادات ملحوظة في الأجور لدعم القدرة الشرائية للمواطنين، مما ساهم في تمكين فئات واسعة من الوصول إلى حصص غذائية متوازنة، في مواجهة التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

رهانات مرفوعة..

وتحدث الباحث في تقييم السياسات العمومية في مجال الأمن الغذائي، عن تحديات تواجه الجزائر في سبيل تحقيق سيادتها الغذائية، على غرار تزايد الطلب على الغذاء بتزايد عدد السكان، إضافة إلى التغير المناخي المتوقع أن يزيد عن مستواه بحلول 2050 والذي سيؤثر سلباً على إنتاج القمح ومصادر المياه، مشيراً أن الفلاحة تواجه ضغوطاً متزايدة، مما يتطلب الموازنة بين توفير المياه للري الزراعي والاستهلاك المنزلي، إضافة إلى التهديدات التي تواجهها الأراضي الزراعية مثل التصحر، تدهور الخصوبة، وارتفاع تكلفة الإنتاج في المناطق الجنوبية، فضلا عن عدم استقرار السياسات الزراعية والمشاكل المرتبطة بالتسويق والتوازن بين العرض والطلب، التي تزيد من تعقيد المشهد الغذائي، علما أن رئيس الجمهورية حرك مشاريع كبرى في برنامجه لتفادي هذه الضغوط، سواء بضمان الأمن المائي من خلال محطات التحلية التي تسهم إسهاما كبيرا في توفير الماء الشروب، أو من خلال إعادة بث مشروع "السد الأخضر" الذي يمثل حصانة بيئية ريفية، وغير ذلك من المشاريع..

الدمج بين الحلول العلمية والاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية

ودعا الباحث رشيد عنان، إلى رؤية شاملة تدمج الحلول العلمية مع الإصلاحات الاجتماعية، والسياسات الزراعية والاقتصادية، من أجل تحقيق الانتقال إلى مفهوم "السيادة الغذائية" عبر إنجاز استراتيجية وطنية تمتد إلى غاية 2062، تزامنا مع مائوية استقلال الجزائر، مشددا على ضرورة حل مشاكل الأراضي الزراعية وتوجيه الجزائريين نحو أنماط غذائية صحية تعتمد على المواد

المحلية غير المكلفة، ودعا إلى تعزيز وتسريع عمل بنك البذور الوطني للحفاظ على التنوع الوراثي والمحلي، والاهتمام بزيادة الإنتاج عبر وسائل صديقة للبيئة واستخدام أقل للمياه، مع دعم البحث والتطوير في مجال الأمن الغذائي عبر تمويل كافٍ وإعطاء أولوية وطنية للابتكار.

ويرى الدكتور عنان ضرورة إشراك القطاع الخاص في مراقبة الجودة وتعزيز الأمن الحيوي، مع تطوير قطاع الغابات ليصبح محورا اقتصاديا مهما من خلال الزراعة الجبلية والأعشاب الطبية، ودعم الصيد البحري والاقتصاد البحري، وتعزيز الاستثمار في تربية الأحياء المائية واقتصاد البحر، إلى جانب تنوع مصادر دخل الفلاحين والصيادين، بتوفير مصادر دخل متعددة وتنوع النشاطات للفلاحين والصيادين مع تحسين نظام الضمان الاجتماعي الخاص بهم، فضلا عن تطوير الأقطاب الفلاحية بناءً على الخصوصيات الجغرافية لكل منطقة، ومحاربة التصحر وتسريع استصلاح الأراضي.

تغيير النمط الغذائي

ويعتقد الباحث أن تغيير النمط الغذائي الجزائري واحد من التحديات التي تواجه الأمن الغذائي، ويستوجب إعداد دراسات لإعادة نمط التغذية التقليدي الذي تعرض للتغيير خلال الاستعمار، مثل الاعتماد الكبير على القمح اللين والزيتون الصناعية التي تؤدي إلى أمراض العصر، مع ضرورة استغلال التجارب والصدمات السابقة، مثل جائحة كورونا، لوضع استراتيجيات طويلة المدى لإدارة الأمن الغذائي.

وثن المتحدث دعم الشباب وتشجيعهم على العمل الزراعي، بالإضافة إلى التركيز على الأنظمة الزراعية المستدامة مثل الأكوابونيك، الذي يُظهر توجهها نحو تطوير قطاع زراعي أكثر إنتاجية واستدامة، وتحويل الدعم إلى دعم مباشر لمكافحة التبذير وتحسين استهلاك الموارد، إلى جانب التركيز على المنتجات الصحية، من أجل توجيه الاستهلاك، مؤكدا أن خطط تحقيق الأمن الغذائي، تحظى بإرادة سياسية قوية، موارد كافية، وتنسيق محكم بين مختلف القطاعات لضمان تحقيق الأهداف.

نداء استغاثة لإنقاذ الشمال من الإبادة الصهيونية

شهداء في الشوارع ومنع إدخال الغذاء والماء للمحاصرين

لليوم الثالث عشر على التوالي يواصل الجيش الصهيوني، حرب الإبادة في شمال قطاع غزة، بهدف تهجير المواطنين الفلسطينيين عبر ممارسات قاتلة تنتهك القانون الدولي. ويعمق جيش الاحتلال حالة الإحباط عبر استمرار منع دخول الغذاء والمياه والوقود والدواء إلى المنطقة المحاصرة بشكل محكم، وسط قصف متواصل وإطلاق نار وتدمير منازل ومرجعات سكنية.



المباشر لها، فيما أطلقت «زوارق حربية للاحتلال نيرانها وقذائفها باتجاه سواحل مدينة غزة وشمال القطاع»، كما أطلق الجيش الصهيوني قنابل إنارة في سماء حي الشيخ رضوان شمالي مدينة غزة والمحاذي لشمال القطاع.

وقال جهاز الدفاع المدني الفلسطيني بغزة: «طواقمنا انتشلت 5 شهداء و8 جرحى إثر قصف استهدف منزلا لعائلة القرم في حي النصر شمال غرب مدينة غزة»، وأضاف في بيان، أمس الأربعاء، أن المنزل المستهدف «بدخله نازحون من عدة عائلات وهي: البردويل وأبو نصر وحسين، ونستمر في البحث عن 4 مفقودين».

وقصفت المدفعية الصهيونية بشكل مكثف حيي الزيتون والصبرة جنوب مدينة غزة، دون وقوع إصابات.

6 مجازر والشهداء في ارتفاع

هذا، وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، أمس الأربعاء، ارتفاع حصيلة الإبادة الجماعية التي ترتكبها القوات الصهيونية بحق الفلسطينيين إلى 42 ألفا و409 شهداء، و99 ألفا و153 مصاب، منذ 7 أكتوبر 2023. وقالت الوزارة في تقريرها الإحصائي اليومي لضحايا الإبادة: «وصل مستشفيات قطاع غزة 65 شهيدا و140 مصاب، نتيجة 6 مجازر ارتكبتها الاحتلال ضد العائلات الفلسطينية خلال 24 ساعة الماضية»، وأكدت أنه «ما زال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، ولا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم».

نداء استغاثة لحماية المستشفيات

في الأثناء، طالب المكتب الإعلامي الحكومي بغزة، أمس، بفتح ممر آمن «بشكل فوري وحقيقي» لإنقاذ المنظومة الصحية شمال القطاع والتي «تمر بوضع كارثي وغير مسبق» بسبب عدوان جيش الاحتلال. جاء ذلك في بيان للمكتب، مع مواصلة جيش الاحتلال منذ 13 يوما حملة إبادة وتجويع بحق الفلسطينيين شمال القطاع وتكثيف الغارات وإطلاق النار وتدمير وحرق المنازل ومنع دخول الأغذية والأدوية.

وقال المكتب الحكومي إن جيش الاحتلال استهدف المنظومة الصحية بشمال قطاع غزة، حيث هدد قبل أيام بإسقاط المستشفيات الأربعة التي تعمل بالمحافظة، وأطلق النار على غرفة الإدارة بمستشفى

في 6 أكتوبر الجاري، أعلنت القوات الصهيونية بدء اجتياح شمال القطاع بذريعة «منع حركة حماس من استعادة قوتها في المنطقة»، بينما يقول الفلسطينيون إنها تعمل على تهجير المواطنين واحتلال المنطقة وفصلها عن بقية القطاع.

وقال مراسلون إن استمرار الحصار الصهيوني لشمال قطاع غزة لليوم الثالث عشر على التوالي يفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية للغاية في ظل استمرار الاجتياح العسكري، وأضافوا أن البنية التحتية في مخيم جباليا تعرضت لدمار واسع، وسط انقطاع الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه، كما يواجه الفلسطينيون نقصا حادا في المواد الغذائية والأدوية.

روبوتات متفجرة وبراميل مفخخة

قال مصدر محلي إن الجيش الصهيوني فجّر مرتعا سكنيا بالكامل مقابل مخازن صافي في مخيم جباليا شمالي القطاع، باستخدام روبوت آلي مفخخ. والسبت، قال مصدر أمني إن هذا السلاح استخدم لأول مرة خلال اجتياح مخيم جباليا السابق في ماي الماضي، حينما اكتشف الفلسطينيون دخول ناقلة جند بين المنازل السكنية، واعتقد مقاتلون أنها مأمولة فاستهدفوها ما أحدث انفجارا هائلا في المنطقة، ليتبين لاحقا أنها «روبوت يحمل براميل نارية متفجرة».

من جهته، قال المدير العام للمكتب الإعلامي الصهيوني يستخدم «روبوتات متفجرة وبراميل مفخخة في إطار التطهير العرقي» شمال القطاع، وأضاف أن «جيش الاحتلال نسف وأحرق مباني سكنية في محيط مخيم جباليا، ضمن عملية تدمير ممنهجة، شملت البنية التحتية للمخيم والمباني السكنية والخدمات».

وأمس الأربعاء، كتّف الجيش الصهيوني إطلاق النار والقذائف المدفعية على المناطق الشمالية الغربية لمخيم جباليا وبلدة بيت لاهيا، وفق شهود عيان، وأضاف الشهود أن الأليات الصهيونية والطائرات المسيّرة أطلقت النار بكثافة تجاه منطقة الصفاوي غرب مخيم جباليا وشمالي مدينة غزة، ما أسفر عن جرحى فلسطينيين.

وتعجز طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إلى كثير من الأماكن المستهدفة شمال قطاع غزة، بفعل الاستهداف الصهيوني

مع بداية وصول منظومة «ثاد» للدفاع الجوي الكيان يقاوم مساعدات غزة بأسلحة أمريكية

ساربرينا سينغ، في مؤتمر صحفي، إن مكونات البطارية ستصل خلال الأيام المقبلة، وسيصبح النظام جاهزا للعمل بكامل طاقته.

وردًا على سؤال حول ما إذا كان نشر قوات أمريكية في الكيان الصهيوني «يجر الولايات المتحدة إلى مزيد من الصراع»، قالت سينغ إن ذلك يهدف إلى توفير قدرة دفاع جوي مؤقتة لحماية الصهاينة بشكل أفضل ويتوافق مع نية الولايات المتحدة خفض التصعيد، وأضافت أن بلادها - التي تدعم الكيان في حربه بغزة - لا تريد حربا مع إيران ولا صراعا إقليميا أوسع. للإشارة، فإن منظومة «ثاد» من صنع شركة «لوكهيد مارتن» الأمريكية، وتعتبر سلاحا دفاعيا لإسقاط الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة المدى ذات الارتفاعات العالية، وتقول الشركة المصنّعة إن «ثاد» هي «المنظومة الأمريكية الوحيدة المصممة لاعتراض الأهداف داخل وخارج الغلاف الجوي».

أوردت مصادر مطلعة أمس، أن الكيان الصهيوني قد يستجيب لطلب الولايات المتحدة بزيادة المساعدات الإنسانية التي يسمح بدخولها إلى قطاع غزة، حرصا على حصوله على مزيد من الأسلحة الأمريكية المستخدمة في إبادة الفلسطينيين، وأسلحة أخرى دفاعية في مواجهة حزب الله وإيران.

ويعني هذا أن الاحتلال يتعامل مع المساعدات الإنسانية باعتبارها ورقة تمنحه مزيدا من «السرعة» لمواصلة جرائم الإبادة وحرق الناس أحياء، والتدمير في غزة.

يأتي هذا، بينما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، الثلاثاء، وصول منظومة الدفاع الجوي «ثاد» المخصصة لاعتراض الصواريخ الباليستية بعيدة المدى إلى الكيان الصهيوني، برفقة عسكريين أمريكيين سيشرّفون على تشغيلها.

وقالت مساعدة المتحدث باسم البنتاغون

لبنان يطالب بإدانة دولية للعدوان الصهيوني

غارات عنيفة على النبطية وحزب الله يستهدف صفا بالصواريخ

الممنوحة لها، بالتعاون الوثيق مع الجيش اللبناني، تحقيقا لتعزيم بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية ضمن الحدود المعترف بها دوليا.

وتأتي الشكاوى التي أعلنت عنها الخارجية اللبنانية في إطار الشكاوى الدورية التي تقدمها وزارة الخارجية والمغتربين، بواسطة بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك لتوثيق العدوان الصهيوني عليه، والضغط على المجتمع الدولي ومجلس الأمن من أجل التحرك لوقفه. ميدانيا، أقرّ الجيش الصهيوني أمس، بأن قواته قصفت أهدافا في لبنان من البحر إضافة إلى قصفها الجوي والمدفعية، وهذه المرة الأولى التي يقر فيها الاحتلال بمشاركة قواته البحرية في قصف أهداف بلبنان، كما نفّذت طائرات حربية صهيونية سلسلة غارات على مدينة النبطية، استهدفت إحداهما مبنين تابعين لبلدية النبطية واتحاد بلديات محافظة النبطية، ما تسبّب بارتقاء خمسة أشخاص، بينهم رئيس البلدية أحمد كحيل.

إطلاق عشرات الصواريخ على الجليل

من جهة أخرى، قال جيش الاحتلال إنه رصد إطلاق 50 صاروخا من لبنان على منطقة الجليل الأعلى في الشمال خلال ساعات الليل، وذكر أنه تم اعتراض بعضها، فيما كُصدت عمليات سقوط لبعضها الآخر، دون مزيد من التفاصيل. وكانت صفارات الإنذار دوّت في مناطق عديدة في منطقة الجليل الأعلى ومدينة صفا شمال الكيان.

وفجر أمس الأربعاء، أعلن حزب الله في سلسلة بيانات، أنه قصف بدفعات صاروخية مدينة صفا ومستوطنة «يفتاح» و«مريضي» مدفعية في منطقتي «لدنون» و«ديشون» شمال الأراضي المحتلة.

ويرد حزب الله، يوميا، بصواريخ وطائرات مسيرة وقذائف مدفعية تستهدف مواقع عسكرية ومستوطنات، وبينما تعلن السلطات العسكرية الصهيونية جانبيا من خسائرها البشرية والمادية، فإن الرقابة العسكرية تقرض تعميما صارما على معظم الخسائر، بحسب مراقبين.

تقدم لبنان بشكاوى إلى مجلس الأمن الدولي مطالبا بإدانة عدوان الكيان الصهيوني المتواصل عليه، والزامها بالتطبيق الكامل للقرار 1701، والانسحاب فورا من أراضيه كافة.

وأعلنت وزارة الخارجية اللبنانية - في بيان لها أمس - تقديم شكوى جديدة إلى مجلس الأمن، بشأن الاعتداءات الصهيونية على لبنان خلال الفترة من 3 وحتى 14 أكتوبر الجاري.

وأدان لبنان في شكواه «استمرار الاحتلال في خرقه لسيادته بحرا وبروا، واستهدافه مراكز الجيش اللبناني، وهيئات الإسعاف والإغاثة، والمدنيين غير المشاركين في الأعمال الحربية، بقصف عشوائي للمدن والقرى».

واستشهد البيان في ذلك بما تعرّضت له «بلدة أبطو ومنطقتي النويري ورأس النبع وغيرها من المناطق، حيث ارتقى مئات الشهداء والجرحى من المدنيين، بالإضافة إلى الاستهداف الصهيوني لمحطات نقل المياه، ومعبير المصنع الحدودي، وشنّه غارات على محيط قلعة بعلبك المبرجة على قائمة التراث العالمي لليونسكو، وعلى سوق النبطية التاريخي».

كما أدان لبنان «انتهاج الاحتلال سياسة التنصيف والاعتقالات الممنهجة عبر الغارات الجوية الميغاعة في المدن والقرى والأحياء المأهولة بالسكان، دون أي اعتبارات بحياة المدنيين». وأشار لبنان في الشكاوى، إلى أن الكيان الصهيوني «يحاول بالقوة وبالوسائل العسكرية العدائية، فرض رؤيته للأمن في المنطقة ضد سيادة وأمن وسلامة دول المنطقة وشعبها، متذعرا بمزاعم غير مبنية على أي دلائل أو براهين تثبت السردية التي يتبناها، خصوصا لجهة ادعائه الدفاع عن النفس».

وطالب لبنان من مجلس الأمن «إدانة العدوان الصهيوني الواسع والمتواصل عليه وعلى شعبه، والاجتياح البري لأراضيه، وكرر دعوته المجلس إلى إلزام الاحتلال بالتطبيق الكامل لقرار مجلس الامن 1701 من خلال الوقف الفوري للأعمال العدائية، والانسحاب فورا من الأراضي اللبنانية كافة».

وأكد لبنان - حسب بيان الخارجية - أنه «يعوّل على الدور الأساس لليونسكو، طبقا للولاية

الجحيم في سجون الكيان

الاحتلال يستخدم «الجرب» لتعذيب الفلسطينيين

ونشر نادي الأسير صورا لأسرى أفرج عنهم الثلاثاء بعد انتهاء محكوماتهم «تغيّرت هياكلتهم جثرا ما تعرضوا له من جرائم ممنهجة مارسها الاحتلال بحقهم، وتحديد الجرائم الطبية وجريمة التجويع، إلى جانب أساس هذه الجرائم، وهي جريمة التعذيب». ووفق النادي، بين المفرج عنهم «الطفل إياد (15 عاما)، من مخيم شعفاط (شرقي القدس) أفرج عنه في ظروف صحية صعبة جدا نتيجة إصابته بمرض الجرب (سكابيوس)».

وأشار إلى اعتقال أكثر من 11 ألفا و300 فلسطيني بالضفة وآلاف آخرين من غزة، منذ بدء الإبادة الجماعية بالقطاع في 7 أكتوبر 2023. وبالتزامن مع الإبادة التي تشنها القوات الصهيونية على قطاع غزة، وشح الجيش الصهيوني عملياته، كما صعد المستوطنون اعتداءاتهم في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، ما أسفر إجمالا عن استشهاد 756 فلسطيني وإصابة نحو 6 آلاف و250.

قال نادي الأسير الفلسطيني، إن إدارة السجون الصهيونية تستخدم مرض الجرب الجلدي «أداة لتعذيب معتقلين فلسطينيين في سجونها».

وذكر النادي في بيان، أن «مرض الجرب شكل أحد أبرز الأمراض التي خرج الأسرى وأثارها واضحة على أجسادهم، كما أثبتت الفحوص الطبية إصابتهم بمشاكل صحية أخرى نتيجة لذلك»، وأضاف أن «إدارة السجون تستخدم مرض الجرب أداة لتكليل وتعذيب الأسرى، كما حوّلت الحق بالعلاج على مدار عقود طويلة لأداة تكليل».

ونقل النادي إفادة لأسير - لم يذكر اسمه - أفرج عنه من سجن ريمون الصهيوني، قال فيها إن «إدارة السجن صنفت القسم الذي كان به ب (الزويبي) لما تركه المرض على هياكلهم (الأسرى المصابون)».

وتابع أن «الغالبية من الأسرى الذين يتم الإفراج عنهم، يعانون من مشاكل صحية، ومنها مشاكل مزمنة وبحاجة إلى متابعة طبية».

بعد أن ظل ينتشي بانتصارات سياسية وهمية

المخزن يحترق بحمم بركان الغضب الشعبي العارم

لا شك أن المغرب الذي ظل ينتشي بانتصارات سياسية وهمية، وبنجاحات تنموية خيالية، قد استيقظ مفزوعاً من غفوته العميقة بعد أن لسعته حمم بركان الغضب الشعبي التي بدأت تتطاير في كل أركان المملكة، ليجد نفسه اليوم في مأزق حقيقي، محصوراً داخل دائرة النار بين هزائم دبلوماسية متتالية، واضطرابات اجتماعية فجرتها مصاعب الاقتصاد وإخفاقات التسيير، وتغول الفساد الذي أصبح وجع المغاربة الكبير.

فضيلة دفوس

لم يعد بإمكان النظام المغربي إخفاء حالة الاحتقان والتدمر التي تعيشها المملكة بسبب خياراته السياسية المعارضة للرغبة الشعبية، وجراء انتكاساته الدبلوماسية وفضائحه المرتبطة بالتجسس والرشوة، وتأزم وضع البلاد الاجتماعي والاقتصادي إلى درجة أن جلّ الشباب المغربي أصبح ينشد الهجرة والفرار بجلده من جحيم الفقر والبطالة وتردي المعيشة. هذا التشخيص ليس تحاملاً على المغرب، ولا كلاماً من فراغ، بل هو واقع تؤكده الأحزاب والهيئات الحقوقية والإحصاءات الاقتصادية الرسمية المغربية التي ما فتئت تنشر تقارير سوداء عن إخفاقات الحكومة المخزنية في تسيير شؤون المملكة، وتندد بالفساد الذي تغول وبيات ينخر اقتصاد البلاد وقوت العباد، وتستنكر التدهور الحقوقي وسياسة القمع والاعتقال التي تراهن عليها السلطات المخزنية لإسكات أصوات المعارضة.

تقارير سوداء

في السياق، أورد «الفضاء المغربي لحقوق الإنسان» في تقرير أصدره هذا الأسبوع، بأن «ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، وغياب فرص الشغل وفشل المنظومة التعليمية والقضائية والصحية، أدى إلى تسرب اليأس في صفوف الشباب، وفقدان الثقة للعيش في الوطن، وقيامهم بالهجرة الاضطرارية الجماعية»، مستنداً بما حدث في الفينديك يوم 25 سبتمبر الماضي.

وأشار التقرير «إلى الإضرابات والاحتجاجات التي تعرفها مجموعة من القطاعات الحيوية في المملكة (موظفو وزارة العدل، المحامون، الأساتذة، طلبة الطب والصيدلة، المهندسون، مناهضو التطبيع...)»، مؤكداً انخراطه في العمل التشاركي مع باقي مكونات الحركة الحقوقية والهيئات المجتمعية في إطار جبهات الممانعة المدافعة عن الحقوق والحريات، والمناهضة للفساد والتغول السلطوي.

كما عبّر الفضاء المغربي عن قلقه «تجاه استمرار نهج السياسات الفاشلة، واختلاق معارك هامشية لإشغال الرأي العام وإلهائه عن قضايا الملحة، واحتياجاته ومطالبه ذات الأولوية». وأدان «حملة التشهير التي تطلق المدافعين عن الحقوق والحريات»، مطالباً بإسقاط المتابعات في حق الصحفيين ورموز الاحتجاجات

الفئوية والاجتماعية، وإطلاق سراح باقي المعتقلين السياسيين ومعتقلي الاحتجاجات.

الحقيقة لا يخفيها غربال الأوهام

أما «مرصد العمل الحكومي»، فقد نبّه في ورقة سياسية إلى وجود عدة تحديات ملققة تواجه الحكومة المخزنية التي تتجاهلها الاتهامات من كل حذب وصوب، وعلى رأسها غول الفساد وارتفاع البطالة، والاحتقان الاجتماعي المستمر. وكشف المرصد أنّ الفساد وصل إلى مستويات خطيرة تهدد الاقتصاد المغربي واستقرار المجتمع، حيث بات يشكل نزيفاً حقيقياً لموارد الدولة.

ورغم خطورة الظاهرة، سجّل المرصد أن الحكومة المخزنية لم تتمكن حتى الآن من تقديم تصور واضح وفعال لمواجهة الفساد والحد من تداعياته، بل على العكس تماماً. وسجلت الورقة أنّ التشغيل يعتبر من أبرز نقاط ضعف حكومة المغرب، حيث تسجل المملكة مستويات مقلقة وقياسية من البطالة، فضلاً عن تحدي تزايد أعداد الشباب الذين لا يعملون، ولا يتلقون التعليم أو التدريب.

واعتبرت الورقة أيضاً، أنّ الحكومة تواجه حالة احتقان اجتماعي غير مسبوقة في مختلف القطاعات، حيث تعكس هذه الأوضاع الصعبة تزايد المطالب الاجتماعية من قبل المواطنين نحو زيادة الأجور، والحفاظ على القدرة الشرائية، وهو ما يضع الحكومة أمام تحديات كبيرة، إذ تتطلب الاستجابة لها زيادة في الميزانيات المخصصة للبرامج الاجتماعية، مما يرفع من مخاطر الالتزامات المالية للحكومة ولجوئها إلى الديون التي باتت هي الأخرى تشكل معضلة حقيقية للمغرب.

وتوقفت الورقة على تأثير ارتفاع الأسعار ومستويات التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين، إذ يعتبر التضخم أحد العوامل الرئيسية التي تضعف القوة الشرائية، مما يجعل من الصعب على المواطنين تلبية احتياجاتهم الأساسية، وبهذا يصبح تحقيق الاستقرار الاجتماعي أمراً صعباً.

وأشار «مرصد العمل الحكومي» إلى ملف إصلاح التقاعد في المغرب الذي تحول إلى أزمة معقدة، حيث يواجه نظام المعاشات المدنية خطر الإفلاس بحلول سنة 2028، إذ من المتوقع أن يستنفد هذا النظام كامل احتياطياته. وحذر من أنّ الإصلاح المطروح من

طرف الحكومة يرتكز على ثلاثة مبادئ أساسية هي: الزيادة في قيمة الاشتراكات، والرفع من سن التقاعد إلى 65 سنة، وخفض قيمة المعاشات. وهذا التوجه يعني أن الأجراء سيتحملون بشكل شبه كامل عبء تكاليف هذا الإصلاح، وهو طبعاً ما سيصطدم برفض عمالي كبير.

خسائر الفساد.. 4.66 مليار يورو سنوياً

بدورها، كشفت «الهيئة المغربية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها» أنّ الفساد يكلف المغرب ما يناهز 50 مليار درهم سنوياً (حوالي 4.66 مليار يورو).

وأوضح التقرير السنوي لذات الهيئة لعام 2023، أن الفساد «يكلف المغرب ما بين 3.5 إلى 6 بالمائة من الناتج الداخلي الخام»، وذكرت ذات الهيئة - التي أجرت دراسة على 1100 مقابلة - أن «68 في المائة من المقاولات تعتبر أن الفساد شائع جداً وواسع الانتشار في المملكة»، لافتة إلى أن «23 في المائة منها أكدت أنها تعرضت لشكل من أشكال الفساد خلال 12 شهراً الماضية». وسجلت الهيئة نقائص عديدة في استراتيجية الدولة نتيجة لضعف تفاعلها مع الظاهرة التي تنخر الاقتصاد، وعدم عقد الحكومة لاجتماع «لجنة مكافحة الفساد» إلا مرتين في عشر سنوات، محدّرة من خطورة الانعكاسات الاقتصادية لهذه الآفة وتأثيرها على التنمية والإنتاج، وانعدام الثقة وتفشي المحسوبية والزبونية والامتيازات غير المستحقة، إضافة إلى تعزيز الاقتصاد غير المهيكل وما يرافقه من اختلالات.

الحكومة تعارب طواحين الريح

في الأثناء، انتقد «حزب العدالة والتنمية» عجز الحكومة عن تقديم الأجوبة لمختلف الاحتجاجات التي يشهدها الشارع المغربي، ودعاها إلى العمل على محاصرة الفساد والمفسدين، بدل مهاجمة هيئة النزاهة التي كشفت عن التراجعات على مستوى محاربة هذه الآفة.

ونبّهت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية المغربي في بيان لها، إلى خطورة العجز الحكومي البين وصمتها في مواجهة مختلف الاحتجاجات التي طالت العديد من القطاعات، مثل كليات الطب والصيدلة، والمحامين، داعية الحكومة إلى المبادرة وباستعجال لمعالجة هذه الملفات. ونبّه الحزب،



وشراء الذمم والتمادي في التطبيع وصهينة المجتمع المغربي.

المغرب ينهزم والصحراويون ينتصرون

الوضع في المغرب صعب بتأكيد هيئاته وإحصاءاته، وشعبه الذي بات يهزّ الشوارع غضباً وسخطاً على تدني وضعه المعيشي والحقوق، ونظام المخزن في وضع لا يحسد عليه، خاصة بعد أن سقط بالضربة القاضية أمام الجمهورية الصحراوية التي حققت انتصارات كبيرة في الفترة الأخيرة، حيث انتزعت حكماً تاريخياً من محكمة العدل الأوروبية يحمي ثرواتها من الاستغلال والنهب، وقبلها أكدت حضورها في قمم الاتحاد الإفريقي باعتبارها عضواً مؤسساً وكامل الحقوق في المنتظم القاري، حيث حضرت في أوت الماضي ندوة طوكيو الدولية حول التنمية في إفريقيا (المعروفة اختصاراً بـ«تيكاد») رغم محاولات المغرب منعها باستعمال العنف والبلطجة، ولم ينل المخزن حينها غير الإهانة والفضيحة، والكثير من الحسرة والأسى على هزائمه التي توسّعت بعد أن حظيت القضية الصحراوية بدعم قوي خلال نقاشات لجنة المسائل السياسية الخاصة، وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التي انعقدت بمقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك، من 7 إلى 14 أكتوبر الجاري، حيث طالبت الكثير من الدول بتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير وفقاً لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) حول إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

ودعت العديد من البلدان والشخصيات في مداخلاتها، إلى إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين لقضية الصحراء الغربية، يفضي إلى تقرير الشعب الصحراوي لمصيره وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وأشارت إلى أن قضية الصحراء الغربية هي مسألة ما فتئت تنتظر البت فيها في جدول أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار منذ عام 1963.

الحكومة إلى ضرورة الانتباه وبسرعة إلى التراجعات التي سجلتها تقرير هيئة النزاهة على مستوى تنقيط وترتيب المغرب في مؤشر إدراك الفساد، ودعاها - عوض الهجوم على الهيئة - إلى الاستجابة لتوصيتها باعتماد تشريع مستقل لتجريم الإثراء غير المشروع لمكافحة الزيادة الكبيرة وغير المبررة في الثروة، ولتصحيح الخطأ الذي ارتكبهته الحكومة بسحب مشروع القانون الجنائي الذي كان يتضمّن هذا التجريم.

دعوات للاستقالة الجماعية

هذا، وفي رسالة مفتوحة وجهها إلى رئيس الحكومة عزيز أخنوش، أكد نقيب المحامين في المغرب، عبد الرحيم الجامعي، أنّ الحكومة المغربية «فشلت في اختياراتها السياسية بدليل استمرار حالة الغليان والاحتجاجات لدرجة أصبح واقعها يهدّد وجود ومستقبل المغاربة».

وقال الجامعي مخاطباً أخنوش: «إن كنتم بحق تتحلّون مسؤولية تسيير الشأن العام، فقدّموا استقالتكم الجماعية، وهذا حلّ سياسي عاجل يكون منقذاً لكم، وإن كانت حكومتكم مصيرة على سياستها، فالوضع يتطلب تدخل القضاء ليتحمل مسؤوليته لحماية المجتمع من المخاطر ومن الانهيار؛ لأنّ هذا دوره وواجبه الدستوري، وعليه أن يأمر بفتح تحقيق ضد حكومتكم بسبب المس بسلامة المجتمع وأمنه الإداري والاقتصادي، وبسلامة المواطنين وبحقوق فئات الموظفين في القطاعات المشلولة».

لكن يبدو بأنّ إقدام حكومة أخنوش على الاستقالة أمر مستبعد، في المقابل، ومحاولة منها لامتصاص الغضب الشعبي، ستعتمد إلى إجراء تعديل حكومي، هو بمثابة المسكن الذي لن يعالج الأقسام المستعصية التي تعانيها المملكة المغربية. لهذا سنترقب مزيداً من المصاعب وتحول الاحتقان إلى اضطرابات اجتماعية، خاصة وأن رهان المخزن على إلهاء شعبه بانتصارات خارجية وهمية بات غير ممكن بالنظر إلى انتكاساته الدبلوماسية والقضائية، وفضائحه المرتبطة بالجوسسة والرشاوي

في أكثر الأزمنة دموية بحق شعبنا

تحولات قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الصهيونية

يوصل الاحتلال الصهيوني حرب الإبادة الجماعية بحق شعبنا في غزة منذ عام، ويرافق ذلك عدوان شامل على كافة الجغرافيات الفلسطينية دون استثناء، لتشكل هذه المرحلة، محطة جديدة في تاريخ جرائم الاحتلال المتواصلة منذ عقود، ولتكون شاهدة على أكثر الضربات دموية بحق شعبنا منذ ما قبل النكبة الفلسطينية عام 1948، حيث استعاد الاحتلال مستوى إجرامه الحقيقي الذي كان يمارسه بوتيرة مختلفة على الرغم من حالة الامتداد لكل ما تشهده اليوم. لذا من الضروري الإشارة إلى أن كافة الجرائم التي تشهدها اليوم، والتي وصلت إلى ذروتها، ولم تصل إلى تلك المرحلة حتى في أوج الانتفاضين والهبات الشعبية، هي جرائم شائبة وممنهجة، إلا أن المفير الأساسي في هذه الحرب، هو كثافة الجرائم والتي لم يعد لها سقف ولا حدود، والتي تهدف إلى محو الوجود الفلسطيني بآدق تفاصيله، كامتداد لهدف الاحتلال المستمر منذ عقود طويلة.



الإبادة محتزة جثامينهم، وهم من بين (49) أسيراً من الشهداء يواصل الاحتلال احتجاز جثامينهم، ممن تم الإعلان عن هوياتهم. هذه المعطيات لا تشمل أعداد حالات الاعتقال من غزة، علماً أن الاحتلال اعترف أنه اعتقل أكثر من (4500) مواطن من غزة، أفرج عن المئات منهم، مع الإشارة إلى أن الاحتلال اعتقل المئات من عمال غزة في الضفة، إضافة إلى مواطنين من غزة كانوا متواجدين في الضفة بهدف العلاج.

إجمالي أعداد الأسرى في سجون الاحتلال حتى بداية أكتوبر 2024

■ ويبلغ عدد الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال أكثر من عشرة آلاف و100، وذلك حتى بداية شهر أكتوبر 2024، فيما يبلغ عدد المعتقلين الإداريين (3398)، كما يبلغ عدد من صوّفهم إدارة سجون الاحتلال من معتقلي غزة (بالمقاتلين غير شرعيين) الذين اعترفت بهم إدارة سجون الاحتلال (1618)، علماً أن هذا المعطى لا يشمل كافة معتقلي غزة وتحديداً من هم في المعسكرات التابعة لجيش الاحتلال.

■ ويبلغ عدد الأسيرات الملعومة هوياتهن (96) أسيرة، من بينهن ثلاث من غزة معلومة هوياتهن وهن في سجن (الدامون)، فيما يبلغ عدد المعتقلات إدارياً (27)، عدد الأسيرات المذكور لا يشمل كافة الأسيرات من غزة، قد يكون هناك أسيرات في المعسكرات التابعة للاحتلال.

■ ويبلغ عدد الأطفال ما لا يقل عن (270) طفلاً، قبل السابع من أكتوبر، بلغ عدد إجمالي الأسرى في السجون أكثر من (5250)، وعدد الأسيرات (40)، فيما بلغ عدد الأطفال في السجون (170)، وعدد الإداريين نحو (1320).

■ **ملاحظة:** المعطيات المتعلقة بحالات الاعتقال متغيرة بشكل يومي، نتيجة لحملات الاعتقال المتواصلة.

صادر عن مؤسسات الأسرى: (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان)، حتى تاريخ 2024/10/7

واقع عمليات الاعتقال في الضفة وغزة: جرائم - غير مسبوقة - بحق المعتقلين وعائلاتهم

نوّعت مؤسسات الأسرى العشرات من شهادات لمعتقلين جرى الإفراج عنهم بعد تاريخ السابع من أكتوبر، وكذلك شهادات لعائلات المعتقلين، وشهادات حصلت عليها المؤسسات عبر الطواقم القانونية التي تمكّنت من إجراء زيارات للأسرى داخل السجون، والتي عكست مستوى عالياً من جرائم التعذيب الممنهجة بكافة مستوياتها.

ومن ضمن ما عكسته الشهادات: تهديدهم بإطلاق النار عليهم بشكل مباشر، والضرب المبرح، والتحقيق الميداني معهم، والتهديد بالاعتقال، واستخدام الكلاب البوليسية، واستخدام المواطنين كدروع بشرية وهائل، واستخدام القنود كأداة للتكليس، عدا عمليات الإعدام الميداني التي نُفذت بحق المواطنين خلال حملات الاعتقال منهم أشقاء لمعتقلين، وغيرها من الجرائم والانتهاكات الوحشية، وعمليات التخريب الواسعة التي طالت المنازل، ومصادرة مقتنيات وسيارات، وأموال، ومصاغ ذهب وأجهزة الكترونية، إلى جانب هدم وتفتير منازل تعود لأسرى في سجون الاحتلال.

وأدت هذه الاعتداءات، والجرائم الممنهجة إلى إصابة العديد من المعتقلين، وأفراد من عائلاتهم، بإصابات جسدية مختلفة، وتمتد الاحتلال بعد اعتقالهم بتركهم دون علاج، وعكست شهادات العائلات العديد من الأعراض النفسية التي ظهرت على أفراد من العائلة، ومنهم الأطفال جزءاً من عمليات التفحيم الوحشية التي جرت لمنازل المواطنين.

المنظومة الحقوقية الدولية النظر إليها كمرحلة جديدة تهدد الإنسانية جمعاء وليس الفلسطيني فحسب، وهذا ما ينطبق أيضاً على قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين. وفي هذا السياق، نشير إلى أن حكومة الاحتلال المتطرفة (حكومة المستوطنين)، كانت قد صدعت من حملاتها التحريضية لاستهداف الأسرى منذ ما قبل تاريخ السابع من أكتوبر، عبر عمليات القمع ومحاولتها سلب الأسرى ما تبقى لهم من حقوق، وكانت المرحلة التي سبقت تاريخ السابع من أكتوبر، مقدمة لنوايا حكومة المستوطنين التي دعت لإعدام الأسرى عبر وزيرها الفاشي المتطرف (بن غفير)، والذي شكل عنواناً لعمليات التحريض على الأسرى لقتلهم وإطلاق النار على رؤوسهم لحل مشكلة الاكتظاظ في السجون، وهذه الدعوة هي عنوان المرحلة التي يعيها الأسرى فعلياً في ظل وجود حكومة مستوطنين تنفذ إبادة على مرأى من العالم وبدعم من قوى دولية واضحة.

ونستعرض من خلال هذه الورقة أبرز التحولات التي فرضتها هذه المرحلة على واقع حملات الاعتقال، وواقع الأسرى والمعتقلين في السجون الصهيونية:

ملخص لمعطيات حملات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر

معطيات عن حملات الاعتقال في الضفة منذ بدء حرب الإبادة المستمرة بعد السابع من أكتوبر (هذه المعطيات لا تشمل حالات الاعتقال من غزة)

■ بلغت حصيلة حملات الاعتقال أكثر من 11 ألف و100 حالة اعتقال في الضفة بما فيها القدس.

■ **النساء:** بلغت حصيلة حالات الاعتقال بين صفوف النساء بعد السابع من أكتوبر، أكثر من (420) (تشمل هذه الإحصائية النساء اللواتي اعتقلن من الأراضي المحتلة عام 1948، وحالات الاعتقال بين صفوف النساء اللواتي من غزة وجرى اعتقالهن من الضفة)، لا يشمل هذا المعطى أعداد النساء اللواتي اعتقلن من غزة، ويقدر عددهن بالعشرات.

■ **الأطفال:** بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الأطفال في الضفة، ما لا يقل عن (740)

■ **الصحفيون:** بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الصحفيين منذ بدء حرب الإبادة (108) صحيفياً، تبقى منهم رهن الاعتقال (58) من بينهم (6) صحفيات، و(22) صحفياً من غزة على الأقل ممن تمنا التوكّد من هوياتهم، ومن بين الصحفيين (16) رهن الاعتقال

وعكست الشهادات والإفادات من الأسرى داخل سجون الاحتلال التي نقلتها الطواقم القانونية والشهادات التي جرى توثيقها من المفرج عنهم، مستوى صادماً ومروراً لأساليب التعذيب الممنهجة، تحديداً في روايات معتقلي غزة، وتضمنت هذه الشهادات إلى جانب عمليات التعذيب، أساليب الإذلال - غير المسبوقة - لامتهان الكرامة الإنسانية، منها الضرب المبرح والمتكرر، والحرمان من أدنى شروط الحياة الاعتيادية اللازمة، وشكلت بعض الجرائم:

(جرائم حرب)، ونجد أن الاحتلال عمل على تأسيس جرائم بأدوات وأساليب معينة، تتطلب من

عكست الشهادات والإفادات من الأسرى داخل سجون الاحتلال التي نقلتها الطواقم القانونية والشهادات التي جرى توثيقها من المفرج عنهم، مستوى صادماً ومروراً لأساليب التعذيب الممنهجة، تحديداً في روايات معتقلي غزة، وتضمنت هذه الشهادات إلى جانب عمليات التعذيب، أساليب الإذلال - غير المسبوقة - لامتهان الكرامة الإنسانية، منها الضرب المبرح والمتكرر، والحرمان من أدنى شروط الحياة الاعتيادية اللازمة، وشكلت بعض الجرائم:

(جرائم حرب)، ونجد أن الاحتلال عمل على تأسيس جرائم بأدوات وأساليب معينة، تتطلب من

عكست الشهادات والإفادات من الأسرى داخل سجون الاحتلال التي نقلتها الطواقم القانونية والشهادات التي جرى توثيقها من المفرج عنهم، مستوى صادماً ومروراً لأساليب التعذيب الممنهجة، تحديداً في روايات معتقلي غزة، وتضمنت هذه الشهادات إلى جانب عمليات التعذيب، أساليب الإذلال - غير المسبوقة - لامتهان الكرامة الإنسانية، منها الضرب المبرح والمتكرر، والحرمان من أدنى شروط الحياة الاعتيادية اللازمة، وشكلت بعض الجرائم:

(جرائم حرب)، ونجد أن الاحتلال عمل على تأسيس جرائم بأدوات وأساليب معينة، تتطلب من

عكست الشهادات والإفادات من الأسرى داخل سجون الاحتلال التي نقلتها الطواقم القانونية والشهادات التي جرى توثيقها من المفرج عنهم، مستوى صادماً ومروراً لأساليب التعذيب الممنهجة، تحديداً في روايات معتقلي غزة، وتضمنت هذه الشهادات إلى جانب عمليات التعذيب، أساليب الإذلال - غير المسبوقة - لامتهان الكرامة الإنسانية، منها الضرب المبرح والمتكرر، والحرمان من أدنى شروط الحياة الاعتيادية اللازمة، وشكلت بعض الجرائم:

(جرائم حرب)، ونجد أن الاحتلال عمل على تأسيس جرائم بأدوات وأساليب معينة، تتطلب من

عكست الشهادات والإفادات من الأسرى داخل سجون الاحتلال التي نقلتها الطواقم القانونية والشهادات التي جرى توثيقها من المفرج عنهم، مستوى صادماً ومروراً لأساليب التعذيب الممنهجة، تحديداً في روايات معتقلي غزة، وتضمنت هذه الشهادات إلى جانب عمليات التعذيب، أساليب الإذلال - غير المسبوقة - لامتهان الكرامة الإنسانية، منها الضرب المبرح والمتكرر، والحرمان من أدنى شروط الحياة الاعتيادية اللازمة، وشكلت بعض الجرائم:

(جرائم حرب)، ونجد أن الاحتلال عمل على تأسيس جرائم بأدوات وأساليب معينة، تتطلب من

عكست الشهادات والإفادات من الأسرى داخل سجون الاحتلال التي نقلتها الطواقم القانونية والشهادات التي جرى توثيقها من المفرج عنهم، مستوى صادماً ومروراً لأساليب التعذيب الممنهجة، تحديداً في روايات معتقلي غزة، وتضمنت هذه الشهادات إلى جانب عمليات التعذيب، أساليب الإذلال - غير المسبوقة - لامتهان الكرامة الإنسانية، منها الضرب المبرح والمتكرر، والحرمان من أدنى شروط الحياة الاعتيادية اللازمة، وشكلت بعض الجرائم:

(جرائم حرب)، ونجد أن الاحتلال عمل على تأسيس جرائم بأدوات وأساليب معينة، تتطلب من

عكست الشهادات والإفادات من الأسرى داخل سجون الاحتلال التي نقلتها الطواقم القانونية والشهادات التي جرى توثيقها من المفرج عنهم، مستوى صادماً ومروراً لأساليب التعذيب الممنهجة، تحديداً في روايات معتقلي غزة، وتضمنت هذه الشهادات إلى جانب عمليات التعذيب، أساليب الإذلال - غير المسبوقة - لامتهان الكرامة الإنسانية، منها الضرب المبرح والمتكرر، والحرمان من أدنى شروط الحياة الاعتيادية اللازمة، وشكلت بعض الجرائم:

(جرائم حرب)، ونجد أن الاحتلال عمل على تأسيس جرائم بأدوات وأساليب معينة، تتطلب من

عكست الشهادات والإفادات من الأسرى داخل سجون الاحتلال التي نقلتها الطواقم القانونية والشهادات التي جرى توثيقها من المفرج عنهم، مستوى صادماً ومروراً لأساليب التعذيب الممنهجة، تحديداً في روايات معتقلي غزة، وتضمنت هذه الشهادات إلى جانب عمليات التعذيب، أساليب الإذلال - غير المسبوقة - لامتهان الكرامة الإنسانية، منها الضرب المبرح والمتكرر، والحرمان من أدنى شروط الحياة الاعتيادية اللازمة، وشكلت بعض الجرائم:

(جرائم حرب)، ونجد أن الاحتلال عمل على تأسيس جرائم بأدوات وأساليب معينة، تتطلب من



يحتجز

فيه معتقلو غزّة،

فالاحتلال وزعمهم على عدّة

سجون مركزية، ونقذ بحقهم عمليات

تعذيب ممنهجة، وتوازي عمليات التعذيب في معسكر

(سدية تيمان)، منهم سجنى (النقب وعوفر).

الاعتقال الإداري.. القضية الأبرز التي فرضت تحولات على أعداد الأسرى ومصير الآلاف من الفلسطينيين

شكلت قضية المعتقلين الإداريين التحول الأبرز إلى جانب جملة الجرائم المنهجة التي نفذها الاحتلال بعد تاريخ السابع من أكتوبر، وقد تصاعد أعداد المعتقلين الإداريين ليكون الأعلى تاريخياً، فقد وصل عدد المعتقلين إلى أكثر من (3398) حتى بداية أكتوبر 2024، من بينهم ما لا يقل عن (50) طفلاً، (27) أسيرة، مع العلم أنّ عدد المعتقلين الإداريين قبل السابع من أكتوبر بلغ نحو (1320) معتقلاً، وهذا التصاعد قد ترافق مع قدوم (حكومة المستوطنين) المتطرفة، أي قبل بدء حرب الإبادة وبلغ ذروته منذ ذلك التاريخ.

وبالعودة إلى السياق التاريخي لجريمة الاعتقال الإداري، نوّك أنّ سلطات الاحتلال الصهيوني منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية استخدمت سياسة الاعتقال الإداري التعسفي بحق الفلسطينيين، وعلى مدار كلّ تلك الأعوام اعتقل عشرات الآلاف من الفلسطينيين تحت الاعتقال الإداري.

ويتمتع الاعتقال الإداري اعتقال الفلسطينيين دون تقديم تهم أو محاكمة استناداً على ما تسميه "بالملف السري"، ولا يسمح للمعتقل أو محاميه الاطلاع على الملف، وحسب الأوامر العسكرية الصهيونية، فإنه يمكن تجديد أمر الاعتقال الإداري مرات غير محدودة، حيث يتم استصدار أمر اعتقال إداري لفترة أقصاها ستة شهور غالباً ما يتم تجديدها، ويصطلح الاعتقال الإداري كافة شرائح وفئات الشعب الفلسطيني من طلبة الجامعات، وصحفيين، ونساء، ونواب سابقين في المجلس التشريعي، ونشطاء حقوق إنسان، وعمال، ومحامين، وأمّهات، ومعتقلين سابقين.

وتتزايد حالات الاعتقال الإداري تحديداً في فترات الهبات والانقضاضات في الأراضي المحتلة، حيث تلجأ سلطات الاحتلال لاستخدام سياسة الاعتقال الإداري كأداة للقمع والسيطرة وتهريب الفلسطينيين، ولا تقتصر سلطات الاحتلال على إصدار أوامر اعتقال إداري جديدة، بل في معظم الأحيان تقوم بتجديد أوامر الاعتقال بحق المعتقلين الذين يهونون أوامر اعتقالهم أثناء الهبات والانقضاضات، فخلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى "انتفاضة الحجارة" وصل عدد المعتقلين إدارياً في العام 1989 إلى ما يزيد على (1700) معتقلاً، أما في الانتفاضة الفلسطينية الثانية وتحديداً في عام 2003، فقد بلغ عدد المعتقلين الإداريين نحو (1140)، ومنذ بدء حرب الإبادة، لجأت سلطات الاحتلال لشحن حملات اعتقال واسعة لا زالت مستمرة طالت مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة والقدس، حيث جرى تحويل غالبيتهم إلى الاعتقال الإداري.

السجون والمعسكرات الصهيونية تحوّلت إلى محطة مركزية لجرائم التعذيب

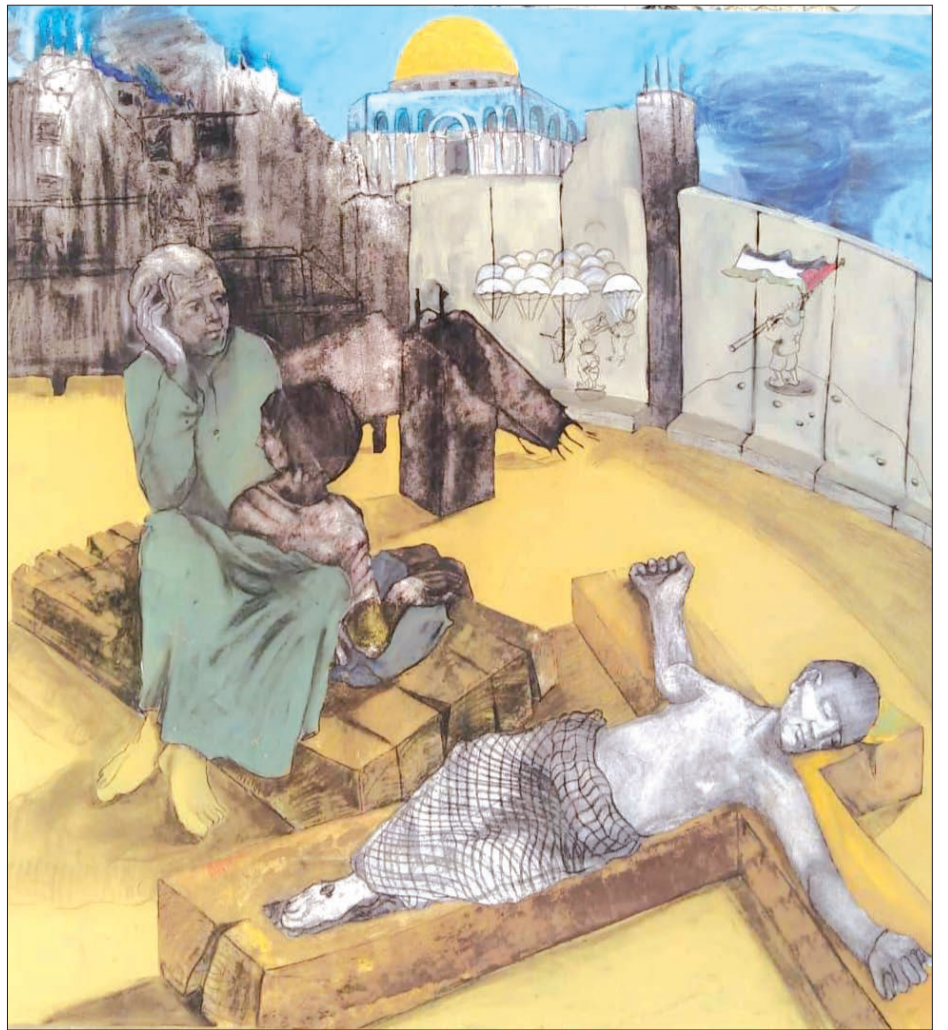
إجراءات انتقامية مكثفة وواسعة تدرج ضمن جريمة (العقاب الجماعي) فرضها الاحتلال بحق الأسرى - جرائم مرعبة وصادمة نفذتها منظومة السجون بحق الأسرى والمعتقلين أكت لاستشهاد 40 أسيراً ومعتقلاً ممن تمّ الكشف عن هوياتهم حتى شهر أكتوبر 2024.

مع بداية حرب الإبادة، بدأت سلطات الاحتلال وإدارة سجونها، بتضييق الخناق والانتقام من الأسرى الفلسطينيين داخل السجون، ورغم كلّ التضيقات التي أجرتها سلطات الاحتلال بحق الأسرى منذ استلام الحكومة اليمينية الأكثر تطرفاً

في تاريخ (دولة) الاحتلال، أي ما قبل تاريخ السابع من أكتوبر، إلا أنّ هذه الإجراءات قد بلغت ذروتها بعد تاريخ السابع من أكتوبر، حيث بدأ الاحتلال بقمع الأسرى وتعذيبهم بشكل جماعي، وسُجّلت العشرات من الإصابات بين صفوف الأسرى والأسيرات الذين تعرضوا للاعتداء من قبل وحدات القمع، وتوّعت سبل التشكيل منذ ذلك التاريخ بين تعطيش وتجويع بالإضافة إلى سحب كلّ مستلزمات الحياة الأساسية، والإبقاء على الحد الأدنى منها، حيث سحبت إدارة السجون جميع الأدوات الكهربائية، والملابس، والطعام الخاص بالأسرى، وعزلتهم عن العالم الخارجي لغاية اليوم، بعد سحب بعض الأدوات كالتلفاز والراديوهات، وقامت بزجّ العشرات من المعتقلين في غرف صغيرة مكسمة بأجسادهم.

وأصدرت دولة الاحتلال أمراً يُعدّل قانون السجون (طوارئ السجون) والذي ينص على عدم الالتزام بمساحة العيش المقررة لكلّ أسير، وذلك يكون حسب ظروف الزنزانة وحجمها، وينصّ أيضاً على إمكانية احتجاز الأسرى دون سرير، على أن يتم تزويد الأسير بفرشة مزدوجة في هذه الحالة.

إلا أنّ إدارة السجون لم تلتزم بتزويد الأسرى بفرشات مزدوجة، بل يُجبر كلّ أسيرين النوم على فرشة واحدة في بعض السجون. وتعمّدت إدارة السجون سحب البطانيات والفرش، وذلك مع دخول فصل الشتاء والبرد القارس داخل السجون في بداية الحرب، وقد تركّزت عمليات التعذيب والتشكيل في سجن (النقب) الذي كان الشاهد الأبرز على جرائم التعذيب، وكذلك في سجون (جليوع، مجدو، وعوفر)، ومنعت قوات الاحتلال للجنة الدولية للصليب الأحمر من تنفيذ أيّ زيارة للسجون بالتزامن مع إيقاف الزيارات العائلية بشكل مطلق، ووضع العراقيل أمام زيارات المحامين، التي تكاد تكون محدودة حتى اليوم، ويتم بصعوبة بالغة في عدد من السجون، عدا خلق



الاحتلال الصهيوني جريمة (الإخفاء القسري) والتي تشكّل جريمة ضدّ الإنسانية بموجب (اتفاقية حماية ضحايا جريمة الاختفاء القسري)، والتي تُعرف الاختفاء القسري بأنه: "الاعتقال أو الاحتجاز، أو الاختطاف، أو أيّ شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن، أو دعم من الدولة، أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان شخص من حريته، أو إخفاء مصير الشخص المخفي، أو مكان وجوده، ما يحرمه من حماية القانون"، فقد استخدمت دولة الاحتلال جملة من الأدوات لترسيخها، وذلك من خلال تطويع القانون بفرض تعديلات على ما يسمى بقانون (المقاتل غير الشرعي) كما ذكرنا أعلاه، وكذلك منع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من زيارتهم وعدم الإفصاح عن أعدادهم وأماكن احتجازهم، وظروف اعتقالهم، أو أيّ شيء يتعلّق بمصيرهم، وتعتمد الاحتلال بالتعامل معهم كأرقام، على غرار ما استخدمته النازية في سجونها. وسعت مجموعة من المؤسسات الحقوقية إلى تقديم عدّة التماسات لمحكمة العليا للاحتلال، لكسر جريمة الإخفاء القسري، وفي كلّ مرة كانت تثبت المحكمة العليا ما أثبتته على مدار عقود طويلة أنها ذراع أساسي لترسيخ الجرائم بحق الفلسطينيين، وأداة سياسية مركزية لدولة الاحتلال، إلا أنّ أبحاث لاحقاً بعض التعديلات القانونية من الكشف عن مصير بعض المعتقلين وزيارتهم تحت ظروف مشدّدة وصعبة.

ونستعرض هنا أبرز الحقائق عن قضية معتقلي غزّة

منذ بدء حرب الإبادة المستمرة بحق شعبنا في غزّة، وتصاعدت حملات الاعتقال -غير المسبوقة- اعتقال الاحتلال الآلاف من المدنيين من مختلف غزّة خلال الاجتياح البري، منهم عشرات النساء، والأطفال، والطواقم الطبيّة التي استهدفت بشكل بارز مع استهداف المستشفيات الفلسطينية، والتي شكّلت هدفاً من أهداف الإبادة.

يوصل الاحتلال تنفيذ جريمة الإخفاء القسري بحق المعتقلين، ويرفض الإفصاح - بشكل كامل - عن هوياتهم وأماكن احتجازهم، كما ويرفض حتى اليوم السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم.

تعتمد الاحتلال حرمان أسرى غزّة الذين انتهت محكوماتهم من الإفراج عنهم، حتى وإن تم الإفراج عن عدد منهم من سجن (نفحة)، منهم من استشهد عدد من أفراد عائلته خلال الحرب.

شكّلت روايات وشهادات معتقلي غزّة، تحوّلاً بارزاً في مستوى تحوّل منظومة الاحتلال والتي عكست مستوى - غير مسبوق - لجرائم التعذيب، وعمليات التشكيل، وجريمة التجويع، بالإضافة إلى الجرائم الطبيّة المنهجة، والتي أكت بمجملها إلى استشهاد العشرات من المعتقلين، هذا عدا عمليات الإعدام الميداني التي نُفذت بحق آخرين، علماً أنّ المؤسسات المختصة أعلنت عن (24) شهيداً من معتقلي غزّة فقط، وهم من بين (40) معتقلاً وأسيراً استشهدوا منذ بدء حرب الإبادة، فيما يواصل الاحتلال إخفاء بقية أسماء معتقلين استشهدوا في المعسكرات والسجون، علماً أنّ إعلام الاحتلال كشف عن استشهاد طبيب آخر وهو إياد الرنتيسي ولم تبلغ أيّ جهة فلسطينية عن استشهاد بشكل رسمي.

ما تزال آلاف العائلات لا تعلم أيّ شيء عن مصير أبنائها المعتقلين، خاصة أنّ الاحتلال عمل منذ بدء الحرب على تطويع قوانين لترسيخ هذه الجريمة.

مؤخراً، تبدّل عدد من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، ومن المؤسسات في الأراضي المحتلة عام 1948، جهوداً في ضوء بعض التعديلات القانونية التي طرأت على اللوائح الخاصة بمعتقلي غزّة، من أجل معرفة أماكن احتجازهم، والسعي لاحقاً من أجل زيارتهم، إلا أنّ تلك المحاولات تتم تحت قيود مشدّدة، وصعوبات كبيرة.

وفي ضوء ذلك، تمكّن عدد من المحامين، مؤخراً، من إتمام زيارات محدودة لعدد من معتقلي غزّة كان من بينهم زيارات لمعسكر (سدية تيمان) الذي شكّل عنواناً بارزاً لجرائم التعذيب، والجرائم الطبيّة، إضافة إلى ما حملته روايات وشهادات معتقلين وآخرين مفرج عنهم عن عمليات اغتصابا واعتداءات جنسية فيه، وقد جاءت هذه الزيارات بعد عدد من التقارير والتحقيقات الصحفية التي كشفت جانباً عن عمليات التعذيب التي يتعرض لها المعتقلون في معسكر (سدية تيمان)، مع العلم أنّ هذا المعسكر ليس المكان الوحيد الذي

وفي إطار هذه الجرائم، تابعتنا، قيام جنود الاحتلال بتصوير فيديوهات للمواطنين الذين يتم اعتقالهم، وكان من بينهم فيديو ظهر فيه جنود جيش الاحتلال الصهيوني، يقومون بتعذيب مجموعة من المواطنين المدنيين العزل في ظروف حاولة بالكرامة الإنسانية، بعد تجريدهم من ملابسهم، إلى جانب فيديوهات يقوم فيها جنود الاحتلال بتصوير مواطنين فلسطينيين بعد اعتقالهم وهم في ظروف مهينة، والتعمّد بوضع علم الاحتلال على المعتقلين وهم معصوبي الأعين، ومقيدون. وعلى صعيد عمليات الاعتقال في غزّة، شكّلت هذه العمليات أحد أوجه حرب الإبادة، باعتقال آلاف المدنيين إلى جانب عمليات الإعدام الميداني، وقد انتشرت صوراً للمشّات من المدنيين الذين جرى اعتقالهم من مناطق مختلفة من القطاع، وهم عراة، ومكسّين بأعداد كبيرة في أماكن مفتوحة، وفي الشوارع، وفي ناقلات تابعة لجيش الاحتلال، وقد ظهر في ظروف حاولة بالكرامة الإنسانية ومدّلة. وقد عمل الاحتلال على استحداث معسكرات خاصة لاحتجاز معتقلي غزّة، إلى جانب السجون المركزية، وكان من أبرزهم معسكر (سدية تيمان) الذي شكّل العنوان الأبرز لجرائم التعذيب، إضافة إلى معسكر (عناطوت) ومعسكر (عوفر)، وهي معسكرات تابعة لإدارة جيش الاحتلال.

وفي شهر نوفمبر 2023 مع بدء الاحتلال بالإفراج عن عمال احتجزوا في معسكرات تابعة للجيش، بدأ الأسرى المفرج عنهم بالكشف عن الظروف اللاإنسانية والمذلّة التي تعرضوا لها، إلى جانب الاعتداءات المتكررة عليهم، وممارسة سياسة التجويع والتعطيش، إلى جانب حرمانهم من العلاج، وممارسة أساليب وحشية بحقهم، ومنها إيقاظهم معصوبي الأعين ومقيدون على مدار الوقت.

ولاحقاً مع بدء عمليات الإفراج عن مزيد من الأسرى والمعتقلين، كشفت شهاداتهم عن جرائم مرعبة وصادمة نُفذت بحقهم، وأبرزها جرائم التعذيب والإذلال، إلى جانب الاعتداءات الجنسيّة ومنها عمليات اغتصاب، وشكّلت الصور الأولى للمعتقلين المفرج عنهم شهادات حيّة للجرائم التي نُفذت بحقهم، وتواترت عمليات الكشف عن هذه الجرائم عبر عدّة تقارير وتحقيقات صحفية جرت حول معسكر (سدية تيمان)، وحول الظروف اللاإنسانية التي يعيشها المعتقلون في المعسكر.

كيف ساهمت تعديلات الأوامر العسكرية والتعديلات القانونية التي أجراها الاحتلال على توسيع دائرة الاعتقال وترسيخ جرائم التعذيب وجريمة الإخفاء القسري؟

من أجل منح قوات الاحتلال تنفيذ وتوسيع نطاق حملات الاعتقال، عمل الاحتلال على تطويع القانون، من خلال تعديلات تمّت على الأوامر العسكريّة في الصّفحة لضمان تسهيل عمل المحاكم العسكريّة التابعة للاحتلال، واعتقال المزيد من المواطنين، كما أدخلت تعديلات قانونية على ما يسمى بقانون "المقاتل غير الشرعي" الذي فرضه الاحتلال على معتقلي غزّة، وهو أشبه بقانون الاعتقال الإداري، وقد ساهمت هذه التعديلات في الصّفحة بزيادة مستوى حملات الاعتقال التي طالت - كما ذكرنا - أكثر من عشرة آلاف و400، وتفيد المزيد من الجرائم بحق المعتقلين، أما على صعيد معتقلي غزّة، فقد رسّخت التعديلات التي جرت على قانون المقاتل غير الشرعي، جريمة (الإخفاء القسري) التي تشكّل جريمة ضدّ الإنسانية.

معتقلو غزّة يواجهون الإخفاء القسري في سجون الاحتلال منذ بداية العدوان الشامل والإبادة الجماعية في غزّة، فرضت سلطات



الصفر:	05:32
الشرق:	06:58
الظهر:	12:33
العصر:	15:42
المغرب:	18:12
المساء:	19:30

عناينة:	24°	وهران:	26°	الجزائر:	28°
عناينة:	22°	وهران:	19°	الجزائر:	23°

الشعب 24

عاهد فأوفى..

سيواصل الجيش الوطني الشعبي، في إطار مهامه الدستورية للدفاع عن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، تحقيق الأهداف الدائمة لتحديث وعصرنة قدرات القوات ورفع درجة احترافيتها وجاهزتها ضمن احترام التزامات بلادنا وتمسكها بتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

عرض مشروع قانون المالية أمام أعضاء لجنة المالية.. فايد:

الاقتصاد الوطني.. قدرة عالية على الصمود

نسبة نمو 4,4% (بحسب تقديرات الإغلاق لسنة 2024)، مع الحفاظ على مستوى الدين العمومي بأقل من 50% من الناتج الخام، مما يؤكد استدامة الدين مقارنة بالمعيار الدولي المعمول به المقدر بـ 60%. وأشار الوزير أيضا، إلى أنه تم إعداد مشروع قانون المالية 2025 في ظل ارتفاع مستوى التضخم في معظم اقتصادات العالم واستمرار التوترات الجيوسياسية والسياسات النقدية التقيدية، وتشديد الشروط المالية، وضعف التبادلات التجارية والاستثمارات والكوارث المناخية، لكن -يستدرك الوزير- «الاقتصاد الجزائري يواصل تأكيد قدرته على الصمود، بالرغم من كل هذه المخاطر»، وهذا من خلال تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تشير إلى استمرار النمو المدعوم، لاسيما من خلال النشاط المسجل خارج قطاع المحروقات، والفائض في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى التراكم في احتياطي النقد الأجنبي.

عرض وزير المالية لعزیز فايد، أمس الأربعاء، مشروع قانون المالية لسنة 2025 أمام لجنة المالية والميزانية بالجلسة الشعبية الوطني، مؤكدا على مواصلة الاقتصاد الوطني قدرته على الصمود، بالرغم من الظروف الدولية، كالتضخم وضعف التبادلات التجارية والاستثمارات النقدية والتقييدية في معظم اقتصادات العالم. وفي عرض قدمه أمام أعضاء اللجنة في جلسة ترأسها، محمد هادي أسامة عريايوي، رئيس اللجنة، بحضور وزيرة العلاقات مع البرلمان، بسمة عزوار، سلف فايد الضوء على الظرف الزمني «الخاص» الذي تم فيه تحضير مشروع هذا القانون، مبرزا أن عام 2024 يعتبر محوريا، نظرا للاستحقاق الرئاسي، وأنه يفضل بين المواطنين، من خلال الإغناء من الضريبة على الدخل الإجمالي، مراجعة الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، الرفع من النقطة الاستدالية، رفع التجميد عن الترفيات في الوظيفة العمومي، إرساء منحة البطالة، مراجعة معاشات المتقاعدين، رفع التجميد عن مشاريع الاستثمارات المجمدة منذ 2014، تعبئة الموارد المالية اللازمة لإنشاء عشر ولايات جديدة في الجنوب وكذا إنشاء أكثر من 374.593 منصب عمل في الوظيفة العمومي في الفترة 2020-2024.

وأوضح فايد، أنه بهذا المشروع قد تم اختتام مرحلة تميزت بتحديات ميزانية كبيرة، لاسيما تلك المتعلقة بمعالجة آثار جائحة كورونا وتجسيد التزامات مهمة في إطار البرنامج الاستدراكي للسيد رئيس الجمهورية، مشيرا في هذا الخصوص إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال الإغناء من الضريبة على الدخل الإجمالي، مراجعة الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، الرفع من النقطة الاستدالية، رفع التجميد عن الترفيات في الوظيفة العمومي، إرساء منحة البطالة، مراجعة معاشات المتقاعدين، رفع التجميد عن مشاريع الاستثمارات المجمدة منذ 2014، تعبئة الموارد المالية اللازمة لإنشاء عشر ولايات جديدة في الجنوب وكذا إنشاء أكثر من 374.593 منصب عمل في الوظيفة العمومي في الفترة 2020-2024. وشدد الوزير على مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى المدرجة في مدونة الاستثمارات العمومية، مشيرا إلى حجم الجهود المبذولة من خلال تطور نفقات الميزانية من 7820 مليار دينار في 2020 إلى 15275 مليار دج في 2024، وهو ما سمح، بحسبه، بتبني الظروف لتحقيق

أبرزت جهود الجزائر في تعزيز التعاون الإفريقي.. مولوجي:

النهضة الثقافية الإفريقية تعزز الهوية والقيم المشتركة

«في ظل القيادة الحكيمة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أولت الجزائر الأهمية لرؤية إفريقية شاملة وتعاون جنوب-جنوب، حيث تؤدي الجزائر دائما دورا رئيسيا في التعاون الإفريقي من خلال الوكالة الجزائرية الدولية للتعاون من أجل التضامن والتنمية، والتي دعمت العديد من المبادرات المعززة للتضامن والتنمية في إفريقيا، بهدف تعزيز الروابط الثقافية والاقتصادية بين الدول الإفريقية».

أبرزت وزيرة الثقافة والفتوحات الثقافية مولوجي، أمس الأربعاء، بالجزائر العاصمة، في افتتاح أشغال مائدة مستديرة حول «الاقتصاد الإبداعي الشامل»، الجهود الكبيرة التي تبذلها الجزائر «في سبيل تعزيز التقارب والتعاون بين الدول الإفريقية والدفاع عن مصالحها الاستراتيجية».

وأوضحت مولوجي، في إطار تظاهرة «كانكس ويكأند 2024»، التي تحتضنها الجزائر من 16 إلى 19 أكتوبر تحت شعار «شعب متحد بالثقافة يبدع للعالم»، أن «الدولة الجزائرية لم تأل جهدا ومنذ عقود في تعزيز الانتماء الإفريقي وخدمة كافة القضايا المتصلة بالقارة على جميع المستويات، السياسية والاقتصادية والثقافية»، مبرزة أن ذلك يأتي «وفق مقيدة ثابتة للقيادة السياسية في بلادنا، في مقدمتها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الذي ماضى يؤكد على موقف الجزائر تجاه القضايا الإنسانية العادلة في العالم». وذكرت الوزيرة بأن الجزائر «استطلعت سنة 1969، من خلال المهرجان الإفريقي الأول، أن تجمع القارة السمراء في محفل كبير عرض فيه المبدعون الجزائري تنظيم التظاهرة العالمية سنة 2009، وعلى غرار ذلك ها هي تواصل جهودها وإسهاماتها في تحقيق القدر المأمول من التعاون الثقافي البناء الذي يحقق التنمية والرفاه لدى الشعوب الإفريقية».

وأعربت مولوجي عن أملها في أن يكون هذا اللقاء «تاريخيا يترسخ في ذاكرة القارة السمراء، من خلال القرارات التي يجب أن تكون ثمرة تعاقد الرؤى، واتحاد العزائم بين الدول الإفريقية لوضع ديناميكية جديدة، تؤهلها لتكون رافدا رئيسا لكل تعاون إفريقي على كافة المستويات، وخاصة للمبدعين الأفارقة». وفي تداخل لها ضمن ورشة في إطار هذه المائدة المستديرة، أكدت الوزيرة أنه

الفريق أول شقريحة يتباحث مع قائد الأركان الموريتانية ويلتقي وزير الدفاع

الجزائري - موريتاني.. علاقات متينة بين جيشي البلدين الشقيقين

تبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك والتحديات الأمنية بالمنطقة والعالم وزير الدفاع الموريتاني يقبل الفريق أول شقريحة وسام الاستحقاق الوطني



هذه الزيارة، شاكرا للفريق أول السعيد شقريحة لتلبية الدعوة، وفقا لبيان وزارة الدفاع الوطني. كما استقبل السيد الفريق أول من قبل السيد حنان ولد سيدي، وزير الدفاع للجمهورية الإسلامية الموريتانية، بحضور مسؤولين عسكريين سامين من الجانبين، خصص لتقييم حالة التعاون العسكري الثنائي بين الجزائر والجمهورية الإسلامية الموريتانية، حيث أشاد الفريق أول بمتانة العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، المبنية على حسن الجوار والاحترام المتبادل بين البلدين والشعبين الشقيقين. وبإسناد رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية حنان ولد سيدي عن سعاده باستقبال السيد الفريق أول، مشيدا بمستوى التنسيق والتفاهم الذي يطبع العلاقات بين البلدين على أكثر من صعيد، والتي يمكن الارتقاء بها أكثر، من خلال فتح مجالات تعاون أكبر في المستقبل.

تناولا مختلف التحديات الأمنية التي تعرفها المنطقة والعالم». وبمركز مؤتمرات الجيوش -يضيف نفس المصدر- «توسعت المحادثات بين الطرفين لتشمل وفدي البلدين»، وهي المحادثات التي خصصت لتقييم حالة التعاون العسكري الثنائي بمختلف أشكاله وسبل تطويره أكثر، إلى ما يتوافق والعلاقات المتينة بين جيشي البلدين». وخلال هذا اللقاء، ألقى رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي كلمة «تقدم فيها بشكراته لظهير الموريتاني على مظاهر الترحيب وحسن الضيافة اللتين حظي بهما منذ وصوله إلى موريتانيا الشقيقة»، مؤكدا «ثقتة في قدرة البلدين على تعزيز روابط الأخوة والصداقة التي تجمع بين البلدين والشعبين الشقيقين».

أحبطوا محاولات إدخال 5 قناطر من «الزطلة» عبر الحدود مع المغرب بواسطة الجيش يوقفون عناصر دعم للجماعات الإرهابية

مطربة ضغط 5 أجهزة للكشف عن المعادن، بالإضافة إلى كميات من خليط خام الذهب والحجارة والمتفجرات ومعدات تفجير وتجهيزات تستعمل في عمليات التفجير غير المشروع عن الذهب. في السياق ذاته، تم توقيف 20 شخصا آخر وضبط 8 بنادق صيد و3 مسدسات آلية و70038 لترا من الوفود، بالإضافة إلى 105 قنطار من مادة التنغ و41,07 طنا من المواد الغذائية الموجهة للتغريب والمضاربة وهذا خلال عمليات متفرقة عبر التراب الوطني». من جهة أخرى، أحبط حراس السواحل «محاولات هجرة غير شرعية بسواحلنا الوطنية وأقنذوا 165 شخصا كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع، فيما تم توقيف 652 مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة عبر التراب الوطني».

وأشارت الحصيلة إلى أنه «في إطار محاربة الجريمة المنظمة ومواصلة الجهود الحثيثة الهادفة إلى التصدي لأفة الاتجار بالمخدرات ببلادنا، أوقفت مفرز مشتركة للجيش الوطني الشعبي، بالتنسيق مع مختلف مصالح الأمن خلال عمليات عبر النواحي العسكرية، 46 تاجر مخدرات وأحبطت محاولات إدخال 5 قناطر من الكيف المعالج عبر الحدود مع المغرب، فيما تم ضبط 32804 قرص مهلوس». وفي إطار مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود، «أوقفت مفرز للجيش الوطني الشعبي 9 عناصر دعم للجماعات الإرهابية خلال عمليات متفرقة». وبكل من تمناست ويرج باجي مختار وإن صالح وإن قزام وجانت، «أوقفت مفرز للجيش الوطني الشعبي 117 شخصا وضبطت 33 مركبة و102 مولد كهربائي و63

تباحث رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أول السعيد شقريحة، في ثاني يوم من زيارته الرسمية لموريتانيا، مع قائد الأركان العامة للجيش الموريتانية، ذات الاهتمام المشترك والتحديات الأمنية التي تعرفها المنطقة والعالم، بحسب ما أورده، أمس الأربعاء، بيان وزارة الدفاع الوطني. وأوضح المصدر ذاته، أنه «في اليوم الثاني من زيارته الرسمية إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بدعوة من نظيره الموريتاني، قام الفريق أول السعيد شقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، يوم الأربعاء 16 أكتوبر 2024، بزيارة مقر الأركان العامة للجيش الموريتانية، أين كان في استقباله الفريق المختار به شعبان». وأشار البيان، إلى أنه «عقب مراسم الاستقبال وتقديم التشرifs العسكرية له من طرف تشكيلة عسكرية من مختلف القوات، التقى الفريق أول السعيد شقريحة مع قائد الأركان العامة للجيش الموريتانية، الفريق المختار به شعبان، حيث تبادل الطرفان التحليلات ووجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، كما

النخبة العسكرية تتألق ببطولة طشقند

الجيود الجزائري، قيس مدثر، الميدالية الذهبية في وزن أقل من 66 كغ، ضمن منافسات بطولة العالم بطشقند في طبعها 42، أين قدم مستوى رائعا ضمن المنافسة سمح له بالفوز بالمعدن النفيس. وكان المصارع دريس مسعود، في الموعد،

ذهبية.. فضية وبرونزية للجيود الجزائريين. وافتك الميدالية الفضية في وزن أقل من 73 كغ، حيث قدم مستوى ممتازا. وفاز أيوب بن لعربي، من جهته، بالميدالية البرونزية في وزن أقل من 66 كغ، ليرتفع بذلك رصيد الجزائر إلى 3 ميداليات مختلفة الألوان في هذا الموعد.

تتمت مفرز مشتركة للجيش الوطني الشعبي، بالتنسيق مع مختلف مصالح الأمن، في الفترة ما بين 9 و15 أكتوبر الجاري، من إحباط محاولات إدخال 5 قناطر من الكيف المعالج عبر الحدود مع المغرب وتوقيف 46 تاجر مخدرات، بحسب حصيلة عملياتية أوردها، أمس الأربعاء، وزارة الدفاع الوطني. وأوضح المصدر ذاته، أنه «في سياق الجهود المتواصلة المبذولة في مكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة بكل أشكالها، نفذت وحدات ومفرز للجيش الوطني الشعبي خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 15 أكتوبر 2024، العديد من العمليات التي أسفرت عن نتائج نوعية تعكس مدى الاحترافية العالية واليقظة والاستعداد الدائم لتقواتنا المسلحة في كامل التراب الوطني».